

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١١٧

الاثنين، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد جانغ جون/غنغ شوانغ (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نيبنزيا

ألبانيا السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة السيدة الحفيتي

أيرلندا السيد ميثن

البرازيل السيد كوستا فيليو

غابون السيد بيانغ

غانا السيد إيساهاكو

فرنسا السيدة غاسري

كينيا السيدة مويغاي

المكسيك السيدة بوينروسترو ماسيو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي

النرويج السيدة هايمرباك

الهند السيدة كمبوج

الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)

و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١

(٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١)

و ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) (S/2022/635)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-47472 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) و ٢٦٤٢ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بإبلاغ مجلس الأمن بأن نائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي انضمت إلى فريقتي هذا الشهر وبدأت العمل مباشرة. ونتطلع إلى العمل الوثيق معها.

منذ أوائل عام ٢٠٢٠، شددت على أن الخطوط الأمامية قد تم تجميدها، ولاحظت أن هذا الهدوء النسبي وفر فرصة لبناء عملية سياسية ذات مصداقية. لكن تلك الفرصة لم تغتنم حتى الآن، ويساورني القلق لأننا شهدنا في الأشهر الأخيرة علامات مقلقة على حدوث تصعيد عسكري على عدة محاور. وهذا الشهر وحده شهد زيادة في الضربات المنسوبة إلى مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة.

وفي ١١ أغسطس/آب، اعترفت قوات سورية الديمقراطية علنا بقتل جنود أترك على الحدود، داخل الأراضي التركية، مشيرة إلى أن الضربات كانت ردا على تصعيد في ضربات الطائرات بدون طيار والمدفعية التركية. وكررت تركيا مخاوفها الأمنية وأصدرت بيانات جديدة تهدد بمزيد من التدخل العسكري داخل سورية.

وقالت وسائل الإعلام الحكومية السورية إن الحكومة شنت غارات على مواقع تركية ومواقع للمعارضة المسلحة داخل سورية ردا على ما قالت إنها ضربات تركية، في ١٦ آب/أغسطس، استهدفت وقتلت جنودا تابعين للحكومة السورية بالقرب من عين العرب. وتسببت الغارات التي شنت على الحسكة في ١٨ آب/أغسطس في وقوع إصابات بين المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

وفي ١٩ آب/أغسطس، أصابت غارات سوا مزمحمة في الباب، مما تسبب في خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وفي ٢٢ آب/أغسطس، وردت تقارير عن جولة من الضربات الجوية نفذتها جهات فاعلة موالية للحكومة في إدلب،

الإعراب عن الترحيب بالمثل الدائم الجديد لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أرحب ترحيبا حارا، باسم المجلس، بالمثل الدائم الجديد لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد فيغال توماس ميثن. ونتطلع إلى التعاون الوثيق معه ونتمنى له كل النجاح.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩

(٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) و ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) (S/2022/635)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/635، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)

مستفيضة يوم الجمعة بشأن الإجراءات اللازمة لدعم الأولويات الإنسانية في الميدان. وأصبح هذا الأمر أكثر أهمية من أي وقت مضى، بالنظر إلى أن التصعيد العسكري لن يؤدي إلا إلى زيادة الاحتياجات ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وينبغي أن أشير أيضا إلى أن استمرار التأييد من جميع أعضاء المجلس لتنفيذ جميع جوانب القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) مهم من خلال جميع الطرائق، سواء عبر الحدود أو عبر خطوط التماس، وعن طريق تقديم الدعم للإنعاش المبكر. واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه ينبغي تجنب أي آثار إنسانية للجزاءات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم محنة السوريين العاديين، والتخفيف من حدتها، لا سيما من حيث الإفراط في الامتثال.

إننا بحاجة إلى عملية سياسية تمضي قدما بثبات، وليس لدينا ذلك في الوقت الراهن. وفي مشاورات مغلقة أجريت في الشهر الماضي، قدمت إحاطة مفصلة إلى المجلس عن سبب التعليق المؤقت لخطط عقد جولة تاسعة من اجتماعات الهيئة المصغرة للجنة الدستورية. وفي موسكو الأسبوع الماضي، التقيت بوزير الخارجية الروسي لافروف، الذي أكد لي أن روسيا لا تزال تركز على سورية وأعرب عن دعمه لدفع عمل اللجنة الدستورية قدما. واتقنا على مواصلة المناقشات لحل المسائل التي تحول دون عقد جولة تاسعة. تلقيت أيضا اتصالات مباشرة من وزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللهيان، فضلا عن التواصل مع كبار المسؤولين من تركيا. وإني أقدر مشاركتهما، ويحدوني الأمل في أن تتمكن اللجنة قريبا من الاجتماع من جديد في جنيف. ولكن لنكن صريحين. إن التحدي الرئيسي الذي يواجه اللجنة ليس التأخير بل عدم إحراز تقدم في جوهر الأمور. وكررت مناقشتي للسيد لافروف ولوزير خارجية إيران وتركيا قبل مؤتمر قمة مسار أستانا المعقود في طهران في ١٩ تموز/يوليه لدعم الرئيسين المشاركين في كفالة توفر الإرادة السياسية ووتيرة أسرع وأساليب عمل أفضل. هكذا يمكن للجنة أن تصبح موثوقة، وهكذا يمكنها أن تفي بولايتها وتفتح الباب أمام عملية سياسية أوسع نطاقا.

ونحتاج أيضا إلى المضي قدما في العملية الأوسع نطاقا بشأن الجوانب الأخرى العديدة للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويمكن لسلسلة من

مع استمرار تبادل قذائف الهاون والصواريخ والمدفعية عبر الخطوط الأمامية، مما تسبب في زيادة الخسائر في صفوف المدنيين.

وفي ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس، استهدفت غارات الولايات المتحدة ما قالت الولايات المتحدة إنها جماعات مدعومة من إيران وبنيتها التحتية في دير الزور، فيما قالت إنه رد على هجومين على موقعين تتواجد فيهما قوات الولايات المتحدة في التنف ودير الزور.

وشهد آب/أغسطس المزيد من الغارات الجوية في طرطوس ودمشق وحماة نسبتهما وسائل الإعلام السورية الرسمية إلى إسرائيل وقالت إنها أصابت عددا من جنود الحكومة السورية. وفي الوقت نفسه، حدث تصعيد في جنوب غرب سورية، بما في ذلك الحوادث الأمنية الانتقامية، وهجوم شنته الحكومة السورية في طفس، والاعتقال الداخلي في السويداء. وعلاوة على ذلك، تواصل الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة شن هجمات على القوات الحكومية وقوات سوريا الديمقراطية وغيرها.

وهذه ليست سوى بعض الحوادث التي وقعت مؤخرا والجديرة بالذكر على نحو خاص. ويساورني القلق إزاء احتمال أن تؤدي دورة التصعيد إلى وقوع مزيد من الأحداث، حيث يستمر المدنيون في دفع ثمن باهظ فعلا. وسيكون السلام والأمن الدوليان في خطر، نظرا للطابع الدولي للعديد من الاشتباكات الأخيرة. وقد لاحظت الجهود الدبلوماسية الدولية المختلفة الرامية إلى تخفيف حدة الحالة. وآمل أن تتوحد هذه الجهود المختلفة لاستعادة الهدوء في جميع أنحاء سورية بهدف تحقيق وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، وهو أمر سنؤكد عليه للمشاركين هنا في جنيف في فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التابعة للفرق الدولي لدعم سورية. وبطبيعة الحال، سيتطلب وقف إطلاق النار أيضا بذل جهود موازية لمعالجة الوجود الواسع النطاق للجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة، بطريقة تعاونية ووفقا للقانون الدولي بغية حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وفي الوقت نفسه، تلقى أعضاء فرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية التابعة للفرق الدولي لدعم سورية هنا في جنيف إحاطة

في جنيف، وسنواصل البحث عن فرص لاتخاذ تدابير تدريجية لبناء الثقة مع إيلاء اهتمام خاص لملف المحتجزين والمخطوفين والمفقودين. ولكن علينا أن نكون صادقين بشأن عدم التطابق بين حجم جهودنا السياسية الجماعية وحجم التحدي المائل أمامنا. إن درجة التشرذم في سورية والمنطقة وعلى الصعيد الدولي، فضلا عن انعدام الثقة والإرادة، تمنعنا من القيام بما يجب القيام به، وهو معالجة النزاع بطريقة شاملة مع حلول توفيقية واستثمارات جادة تشمل جميع الأطراف. وسأواصل تذكير المجلس بأن هذا هو السبيل الوحيد لتجنب انهيار خطير آخر. إنها الطريقة الوحيدة لإعادة توحيد بلد وشعب منقسمين وإصلاح حالهما من أجل استعادة سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها بشكل حقيقي، وإنهاء أزمة النزوح وتمكين الشعب السوري من رسم مستقبله.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (تكلمت بالإنكليزية): لأكرر ما قاله المبعوث الخاص بيدرسن، أشعر أيضا بقلق عميق إزاء تصاعد أعمال العنف مؤخرا في شمال سورية، بما في ذلك في ريف حلب الشمالي وشمال شرق البلد. لقد أسفر قصف وغارات الطائرات المسيّرة عن وقوع إصابات بين المدنيين.

وأودى هجوم وقع في الحسكة في ١٨ آب/أغسطس بحياة أربع نساء وفتيات مدنيات، وأسفر هجوم آخر على سوق في مدينة الباب في ١٩ آب/أغسطس، حسبما أفادت التقارير، عن مقتل ١٣ مدنيا، من بينهم أربعة صبية وفتاة. لقد قُضي على أولئك الأطفال السوريين أو تغيرت حياتهم إلى الأبد.

يولد العنف الخوف من المزيد من العنف، وكلاهما يدفع الناس إلى الفرار. وبينما نستمع إلى البيانات المتكررة حول الاستعدادات لعملية عسكرية محتملة في شمال سورية ونقرأ التقارير التي تفيد بذلك، يحدث النزوح بالفعل.

تدابير بناء الثقة تدريجيا أن تساعد على تمهيد السبيل لإحراز التقدم وتهيئة بيئة أكثر أمانا وهدوءا وحيادية إذا ما تم ذلك بدقة وبطريقة منسقة في إطار عملية الأمم المتحدة.

وليس لدي جديد لأبلغ المجلس به بشأن مرسوم العفو الرئاسي السوري الصادر في ٣٠ نيسان/أبريل. وأتطلع إلى مزيد من المشاركة مع الحكومة السورية بشأن ذلك المرسوم وبشأن المجالات الأخرى لتدابير بناء الثقة التي أثمرتها معها. لقد واصلت العمل مع جهات فاعلة خارجية لأكون مستعدا لمواجهة الخطوات الجادة بخطوات ملموسة. وأناشد الحكومة السورية ألا تفوت هذه الفرصة لإحراز تقدم من خلال تحركاتها السيادية. وكانت تلك أيضا رسالتي في موسكو إلى السيد لافروف، الذي أحاط علما بالمبادرة.

وأود أن أضيف ملاحظة بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في الأشخاص المفقودين - وهي مصدر دائم لمعاناة عشرات الآلاف من الأفراد من جميع أنحاء سورية الذين ما زالوا محتجزين تعسفا أو مختطفين أو مختفين قسرا. ولأسرهم الحق في معرفة مصير أحبائهم ومكان وجودهم. وسيصدر الأمين العام قريبا دراسة بتكليف من الجمعية العامة تشير إلى سبيل للمضي قدما باقتراح مسارات للوفاء بحق الأسر في معرفة الحقيقة. وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأننا سنعقد المجلس الاستشاري للمرأة في سويسرا هذا الأسبوع. ويواصل أعضاؤه تقديم تحليلات ثاقبة ويزكروننا بالدور الحيوي الذي تؤديه المرأة في الحفاظ على قدرة المجتمع السوري على الصمود. وتواصل غرفة دعم المجتمع المدني أيضا عملها القيم، حيث من المقرر عقد اجتماعات قريبا لفريقي عاملين مواضيعيين جديدين كي تتمكن طائفة الخبراء السوريين من تقديم إسهامات جوهرية في العملية السياسية.

ومن الواضح أننا نواجه تحديات متزايدة في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويؤسفني أننا لم نستغل أكثر من عامين من الهدوء النسبي للمضي قدما بالعملية. ونحن بحاجة إلى استعادة الهدوء النسبي والعمل من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني. وسنواصل العمل بشكل مكثف لحل المسائل واستئناف اللجنة الدستورية

وتظل الأزمة الاقتصادية في سورية تؤثر على المدنيين في جميع أنحاء البلد. وقد ذكرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن الشهر الماضي شهد أحد أدنى المعدلات المسجلة لمحصول القمح في سورية وثاني عجز في محصول القمح خلال عامين. ويخلف نقص الوقود والانخفاض الشديد في فرص الحصول على الكهرباء أثرا مدمرا على السكان، فضلا عن أنه يؤدي إلى تآكل فرص كسب العيش ويحد بشدة من إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ويتفاقم ذلك جراء أزمة المياه في جميع أنحاء البلد، التي تؤثر على إمكانية الحصول على مياه الشرب والري الكافية والمأمونة، فضلا عن المياه اللازمة لإنتاج الغذاء وتوليد الطاقة.

وكما هو الحال دائما، تؤثر الأزمة الاقتصادية بشكل غير متناسب على النساء والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما على تنقلهم وحصولهم على الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية والحماية.

وتواصل الأمم المتحدة تشجيع تقديم المزيد من التمويل لجهود دعم التعافي المبكر والقدرة على الصمود. ويهدف ما لا يقل عن ٢٦ في المائة من إجمالي الطلب على المساعدات الإنسانية في سورية إلى تنفيذ برامج دعم التعافي المبكر والقدرة على الصمود. وهذا أمر بالغ الأهمية لتمكين السوريين من إعادة بناء حياتهم بكرامة. وتلقى ما لا يقل عن ٢٢٨ مشروعا ٣٣٣ مليون دولار لتنفيذ أنشطة التعافي المبكر ودعم القدرة على الصمود، وهو ما يمثل ٣٠ في المائة من الأموال المطلوبة. وعلاوة على ذلك، يُسهم ٥١ مشروعا منها على الأقل في توفير الكهرباء لدعم الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والتغذية والصحة والتعليم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التمويل الإجمالي لخطة الاستجابة الإنسانية في سورية يبلغ حاليا ٢٤ في المائة فقط من الأموال المطلوبة. ويشكل التمويل أكبر تحد يواجهه وكالات الإغاثة في الوقت الحالي. وفي ظل زيادة الاحتياجات وتوقع ازديادها مجددا مع اقتراب فصل الشتاء، أود أن أدعو المجتمع الدولي إلى التحلي بمزيد من

ويعوق العنف أيضا قدرتنا على العمل. فقد أُرجئت البعثة العابرة لخطوط النزاع إلى رأس العين بسبب تزايد الأعمال العدائية، على الرغم من الحصول على جميع الموافقات وإجراء التحضيرات اللازمة. ومرة أخرى، أود أن أذكر جميع أطراف النزاع بأن القانون الدولي الإنساني يتطلب منها احترام المدنيين والأعيان المدنية والحرص دوما على درء الخطر عنهم خلال تنفيذها لعملياتها العسكرية. وأهيب بأعضاء المجلس أن يكفلوا احترام قواعد الحرب والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة.

وفي هذا العام وحده، أبلغ عن وقوع ما لا يقل عن ٢٦ جريمة قتل في مخيم الهول، بما في ذلك مقتل ٢٠ امرأة، ولا نزال نتلقى تقارير عن حالات عنف جنسي، ارتكب حراس المخيم بعضها. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ الشركاء في المجال الإنساني عن زيادة في حالات الاستغلال الجنسي. وإذا تصاعدت الأعمال العدائية في شمال سورية، فمن المرجح أن يؤثر ذلك سلبا على توفير الحماية للناس في مخيم الهول، حيث الحالة الأمنية مزرية للغاية بالفعل. وقد تزيد التحديات الأمنية الحالية القائمة في المخيم سوءا، وستكون النساء والفتيات على وجه الخصوص أكثر عرضة للخطر.

ويمكن أن تُقرض المزيد من القيود على تنقلات المنظمات الإنسانية إلى المخيم وإلى المناطق المجاورة له، مما سيؤدي إلى تعطيل خدمات الطوارئ والخدمات الأساسية. إن سكان مخيم الهول والشركاء في المجال الإنساني الذين يعملون على مساعدتهم بحاجة إلى مزيد من الحماية والسلامة والأمن. وعليه، أود مرة أخرى أن أدعو جميع الدول الأعضاء المعنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة والوفاء بمسؤوليتها عن إعادة مواطنيها إلى أوطانهم عبر جميع الطرق المتاحة.

وثمة فرص لإيجاد حلول دائمة لسكان مخيم الهول. فعلى سبيل المثال، أعادت الحكومة العراقية في ١٢ آب/أغسطس ١٥١ أسرة، معظمها أسر معيشية تعيلها نساء وأشخاص من فئات ضعيفة جدا، إلى مخيم جدة ١ في محافظة نينوى، وغادرت ٧٣ أسرة نازحة داخليا مخيم الهول في ١٤ آب/أغسطس، للعودة إلى مناطق مختلفة في دير الزور السورية.

٢٦٤٢ (٢٠٢٢). وشهدت الحجم الهائل للعملية والمستوى العالي من التدقيق. وسمعت أيضا من النساء المتضررات في إدلب عن الظروف الإنسانية المتردية في شمال غرب سورية. وأخبرني أنهن بحاجة إلى الدعم للوقوف على أقدامهن مرة أخرى - وهو ما نسميه تقنيا ببرامج التعافي المبكر - وأنهن بحاجة إلى تحسين فرص حصول أطفالهن على التعليم.

وخلال الأشهر المقبلة، ستبذل الأمم المتحدة قصارى جهدها لتيسير تنفيذ جميع جوانب القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). غير أننا بحاجة إلى دعم جميع الأطراف إذا أردنا تحقيق ذلك. ونحن بحاجة إلى موارد مجدية وإمكانية وصول مستدامة ومنظمة ويمكن التنبؤ بها.

ويساورني قلق بالغ إزاء الضرر الذي لا يمكن إصلاحه الناجم عن النقص المزمن في التمويل.

فهو يمكن أن يعرض المساعدة المنقذة للحياة للخطر ويحد من الاستثمارات في سبل العيش والخدمات الأساسية. ويأتي نقص التمويل مصحوبا بعواقب وخيمة، بما في ذلك المزيد من الفاقد التربوي وارتفاع معدلات سوء التغذية وقلّة تدخلات الحماية. فإذا لم نتحرك الآن، قد يضيع جيل من الأطفال السوريين. ومن الأهمية بمكان أن يتقاسم المجلس المسؤولية عن العمل المنقذ للحياة الذي يقوم به العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية في سورية. كما أود أن أذكر جميع الأطراف بالتزامها بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء سورية. وأدعو جميع الأطراف إلى تيسير الوصول عبر جميع طرائق الاستجابة حتى يمكن للمساعدة أن تصل إلى المحتاجين.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الأخيرة. فلئن كنا نحتاج إلى دعم مجلس الأمن اليوم، سنحتاج إليه أكثر في الأشهر المقبلة مع اقتراب فصل الشتاء وتغير سرعة استجابتنا. إننا نعلم أن الشتاء السوري سيجلب المزيد من المصاعب، وما زلنا مصممين على مساعدة الناس أينما نستطيع. ونعول على دعم المجلس لمواصلة المسار.

روح التضامن وزيادة تمويله الإنساني، لا سيما لبرامج التعافي المبكر وإتاحة سبل كسب العيش.

ويكتسي تمويل برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، لا سيما إزالة الألغام، أهمية حاسمة. وقد أحرز تقدم في ذلك الصدد. فمنذ كانون الأول/ديسمبر، أزيلت الألغام من أكثر من مليون متر مربع من الأراضي الزراعية في ريف دمشق. وثمة حاجة إلى زيادة التمويل لتوسيع نطاق هذه البرامج.

وأنقل الآن إلى آخر المستجدات بشأن إتاحة وصول المساعدات الإنسانية. لا تزال الأمم المتحدة تبذل كل ما في وسعها لإحراز التقدم في تقديم المساعدات عبر خطوط النزاع إلى جميع أنحاء سورية. ففي الشمال الغربي، أنجزت المهمة السادسة عبر خطوط النزاع إلى سرمدا، في محافظة إدلب، يومي ٤ و ٥ آب/أغسطس. وأحث جميع الأطراف المعنية على توسيع نطاق تلك العمليات عن طريق السماح بقوافل متعددة عابرة خطوط التماس كل شهر وزيادة عدد الشاحنات في كل قافلة.

ولا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها عاجزين عن إيصال المساعدات الإنسانية إلى الناس في الركبان. ولا تزال نشعر بقلق عميق إزاء أولئك الأشخاص، ففرص حصولهم على المواد الغذائية الأساسية والمياه والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية محدودة. وسنظل ملتزمين بمساعدة أولئك الأشخاص، ولكننا بحاجة إلى الوصول الكامل لتقييم احتياجاتهم الإنسانية وتزويدهم بالمساعدة الإنسانية بانتظام. ونحن بحاجة أيضا إلى توافر فرص الوصول والظروف الأمنية اللازمة لدعم الأشخاص الذين يرغبون في مغادرة المخيم بطريقة قائمة على المبادئ وطوعية ومستنيرة. وتخطط دوائر العمل الإنساني لاستجابة متعددة القطاعات تشمل اللقاحات. وأدعو جميع الأطراف إلى دعم تلك الخطة وتيسير وصول المساعدات الإنسانية وتقديمها على الفور إلى الناس في المخيم.

في أواخر الشهر الماضي، زرت غازي عنتاب وهاتاي في تركيا لاستعراض الاستجابة الإنسانية العابرة للحدود في ضوء القرار

وينبغي أن تستمر تلك المهام المهمة بغض النظر عن حالة اللجنة الدستورية، ونحث نظام الأسد على إحراز تقدم بشأنها على الفور.

لقد أشار المبعوث الخاص إلى الضربات الجوية الأمريكية الأسبوع الماضي. وكما ذكرنا في رسالة موجهة إلى المجلس مؤرخة ٢٦ آب/أغسطس، وجهت الولايات المتحدة في ٢٤ آب/أغسطس ضربات دقيقة إلى منشأة في شرق سورية - وهي منشأة تستخدمها جماعات الميليشيات التابعة لقوات حرس الثورة الإسلامية الإيرانية. وكان ذلك الإجراء رداً على هجمات مسلحة ضد الولايات المتحدة واتخذ في إطار ممارسة الولايات المتحدة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس، على النحو المبين في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ففي ١٥ آب/أغسطس، هاجمت جماعات الميليشيات التي تدعمها إيران قوات الولايات المتحدة في موقعين في سورية. وجاءت تلك الهجمات في أعقاب سلسلة من الهجمات التي شنتها الميليشيات التي تدعمها إيران على القوات والمنشآت الأمريكية في العراق وسورية طوال عام ٢٠٢٢ بل وقبل ذلك، وكلها كانت تهدد حياة أفراد يتبعون للولايات المتحدة والتحالف. وقد اتخذت الولايات المتحدة إجراء عسكرياً لحماية سلامة أفرادها والدفاع عنهم، وإضعاف وتعطيل سلسلة الهجمات الجارية ضد الولايات المتحدة وشركائها وردع جمهورية إيران الإسلامية وجماعات الميليشيات التي تدعمها عن شن أو دعم المزيد من الهجمات على أفراد الولايات المتحدة أو منشآتها.

كما تدعو الولايات المتحدة إلى خفض التصعيد في شمال سورية فوراً. ونذكر جميع الأطراف بأن لها مصلحة في الاستقرار والأمن. وما زال يساورنا قلق بالغ إزاء الأثر المزعزع للاستقرار الذي يحدثه النشاط العسكري على المنطقة، بما في ذلك التشريد الجماعي للمدنيين، وكذلك على جهودنا الرامية إلى ضمان إيقاع هزيمة دائمة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وإذ نسعى إلى بناء السلام في سورية، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نعمل على تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بطريقة موثوقة بها ودائمة. ونحث جميع أعضاء المجلس، فضلاً عن نظام الأسد،

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر المبعوث الخاص، بيدرسن، والأمانة العامة المساعدة، مسويا، على إحاطتهما اليوم. ينبغي للتقارير التي تفيد بعدم إحراز تقدم في معالجة الحالة السياسية السورية، على النحو المتوخى في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وفوق ذلك الأزمة الإنسانية المتدهورة أن تلزم مجلس الأمن بالتعاضد من أجل مساءلة نظام الأسد عن عقد الحرب الذي شنه وانتهاكاته المستمرة للقانون الدولي. غير أن وحدة المجلس بشأن سورية مستحيلة لأن أحد الأعضاء يضع مراراً وتكراراً مصالحه الضيقة ومصالح نظام الأسد قبل السلام والاستقرار واحتياجات السوريين الإنسانية المتزايدة باستمرار. ولا يزال يساور الولايات المتحدة القلق إزاء التأخيرات غير المؤسسية وغير الضرورية في المضي قدماً بعملية اللجنة الدستورية، وندعو إلى الاستئناف الفوري لعمل اللجنة. فالتأخير يطيل معاناة الشعب السوري ويزيدها من دون أن تكون له يد فيه. لقد أبلغت روسيا المجلس مراراً وتكراراً بأن العملية السياسية في سورية يجب أن تكون مملوكة للسوريين وبقيادة سورية. ونحن نتفق معها في ذلك. غير أن روسيا لا تتبع القول بالعمل، لأنها تعرقل اللجنة الدستورية بسبب مخاوفها الثنائية التي لا علاقة لها بسورية.

علاوة على ذلك، تود الولايات المتحدة أن تذكر المجلس ونظام

الأسد بأن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لا يتعلق فقط بعمل اللجنة الدستورية. فينبغي للنظام أيضاً أن يسعى إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وكفالة الإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً بطريقة منظمة وإنسانية. وإذا كان النظام السوري جاداً بشأن التوصل إلى تسوية سياسية، فإن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بحاجة إلى رؤية خطوات ملموسة لإثبات أن سورية تنفذ إعلانها بالعفو العام، على سبيل المثال، بالإعلان عن أين وتحت أي ظروف أطلقت سراح أفراد من السجون أو بإصدار قوائم بأسماء الأفراد الذين أفرج عنهم ومنحوا عفواً.

في روسيا في إنهاء مساعدات الأمم المتحدة عبر الحدود إن لم يكن لإخضاع سكان شمال غرب سورية بنفس الطريقة؟

وفي الختام، توفر الآلية العابرة للحدود شريان حياة حاسماً للمساعدة. ونحث جميع أعضاء مجلس الأمن على دعم وتعزيز وصول المساعدات الإنسانية، عبر خطوط التماس وعبر الحدود على حد سواء. وفي نهاية المطاف، نكرر التأكيد على أن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الإنسانية الرهيبة هو من خلال عملية سياسية شاملة وذات مصداقية، على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شكر السيد غير بيدرسن والسيدة جويس مسويا على استعراضهما العام للحالة السياسية والإنسانية في سورية.

نحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار والأمن على المدى الطويل في الأراضي السورية إلا من خلال الاستعادة الكاملة لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية ووضع حد للوجود العسكري الأجنبي غير القانوني.

وفي ذلك الصدد، ندين بشدة الضربات الجوية المستمرة التي ينفذها سلاح الجو الإسرائيلي ضد أهداف مختلفة في سورية. وفي هذا الشهر وحده، تعرض ميناء طرطوس السوري للعديد من الضربات الإسرائيلية، التي أسفرت عن مقتل جنود سوريين. يشكل احتلال أجزاء من سورية وضربات الولايات المتحدة على أراضيها انتهاكات أخرى من هذا القبيل. وقد وقعت آخر الحوادث الفظيعة في الأسبوع الماضي. وقد اعترفت الولايات المتحدة بذلك صراحة بإصدارها رسالة إلى مجلس الأمن بهذا الشأن. تشكل هذه الأعمال غير المشروعة وغير المسؤولة انتهاكا صارخا للقواعد الأساسية للقانون الدولي ويجب وقفها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التهديدات التي يتعرض لها الأمن في سورية والمنطقة بأسرها ترتبط باستمرار وجود جيوب كبيرة للإرهابيين الذين لجأوا إلى أراضٍ خارجة عن سيطرة دمشق - في إدلب ودير الزور والتتف.

على العمل الدؤوب لتنفيذ تلك الخطوات الهامة وإحراز تقدم نحو السلام، فضلا عن تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري، بما في ذلك من خلال الآلية العابرة للحدود التي أُنشئت بها في القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). وقد قدمت الولايات المتحدة، حتى هذه اللحظة من العام المالي، ما يقرب من ٩٠٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية للشعب السوري، مع ما يقرب من ١٥ بليون دولار منذ بداية الأزمة. وتشمل مساعداتنا الإنسانية برامج التعافي المبكر في جميع أنحاء سورية. وتساعد هذه البرامج السوريين على الوصول إلى سبل العيش والخدمات الأساسية، وبالتالي تقليل اعتمادهم على المساعدات الخارجية. ولطالما دعمت الولايات المتحدة جهود الإنعاش المبكر في جميع أنحاء سورية، لكننا ما زلنا نعارض إعادة الإعمار في مناطق النظام من دون إحراز تقدم حقيقي ودائم نحو حل سياسي.

وقد كان هناك تأييد واسع النطاق داخل المجلس أو إعادة تفويض كامل لمدة ١٢ شهرا للمعونة المنقذة للحياة من خلال تجديد الآلية العابرة للحدود الحيوية. ولكن نظرا لعرقلة روسيا وفرضها مدة ستة أشهر ممتدة، تخشى العائلات السورية والعاملون في المجال الإنساني بالفعل مما قد يحدث في شهر كانون الثاني/يناير. إنهم يخزنون لفصل الشتاء القاسي القادم ويساورهم القلق من أن المساعدات قد تنقطع تماما مع نزول البرد والثلوج. وقد رحبت الولايات المتحدة بال ١٤ شاحنة المحملة بالمساعدات عبر خطوط التماس التي تحركت من حلب إلى إدلب في ٤ آب/أغسطس، بذات القدر الذي نرحب فيه بالشاحنات التي تفوق ال ٨٠٠ المحملة بالمساعدات التي تمر عبر معبر باب الهوى إلى سورية كل شهر. إن الولايات المتحدة تدعم وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين المحتاجين من خلال جميع الطرائق. ولا يمكن لنظام الأسد وروسيا قول الشيء نفسه. فالنظام وداعموه الروس يواصلون عرقلة المساعدات عبر خطوط التماس عندما تتناسب مع أهدافهم المعيبة، بما في ذلك المساعدات لسكان تل أبيب ورأس العين وركبان. ويواصلون منع حليب الأطفال والأدوية من الوصول إلى سكان شمال شرق سورية وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية والمراقبة المستقلة في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام. وإلا لماذا يرغب النظام

ومن الواضح أنه بدون حل جذري للمسألة الملحة المتمثلة في الجزاءات المفروضة على دمشق، فإننا نخاطر بأن نرى، في المستقبل القريب، العواقب المأساوية للخطوات غير المدروسة التي اتخذتها الدول الغربية التي يفترض أنها تدافع عما يسمى بالقيم الليبرالية. وعلى هذه الخلفية، فإن التنازلات الإنسانية الاستعراضية للمناطق الخارجة عن سيطرة دمشق والنهب المستمر من قبل الولايات المتحدة للموارد الزراعية والنفطية السورية أكثر إثارة للصدمة. ونرى في ذلك محاولة لمواصلة تفتيت البلد.

أما بالنسبة لعمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس، فلا بد من أن نتفق مع الأمين العام على أهمية تكثيف هذه الجهود في سياق إدلب. ففي نهاية المطاف، وكما جاء في تقريره (S/2022/635)، استمرت عمليات تسليم ماثلة إلى دير الزور على مدى العامين الماضيين. وهذا يعني أنه حيثما يكون هناك حسن نية بين الأطراف، فإن تزويد جميع مناطق سورية عبر الطرق السورية الداخلية أمر ممكن. وقد أصبح ذلك واضحا تماما بعد إغلاق معبر اليعربية الحدودي، على الرغم من الحكايات التي سمعناها من زملائنا الغربيين عن العواقب التي افترض أنها مأساوية لخطوة من هذا القبيل. وتظهر التجربة عكس ذلك.

وما زلنا نتطلع إلى إحراز تقدم ملموس هنا في الأشهر الستة المقبلة. غير أن المعلومات التي نتلقاها بأن مقاتلي هيئة تحرير الشام يهددون مرة أخرى بعدم السماح للطلاب السوريين بمغادرة منطقة خفض التصعيد في إدلب لمواصلة دراستهم في الجامعات في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة تثير مخاوف من أن الإرهابيين سيعرقلون العاملين في المجال الإنساني أيضا. وندعو جميع الأطراف إلى القيام بدورها لكفالة عدم تقويض جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيصال المساعدات الإنسانية بشكل ثابت إلى سرمداء. لقد أخافنا ممثل الولايات المتحدة اليوم من احتمال إنهاء المعونة العابرة للحدود. وأود أن أقول له إنه إذا نفذ زملاؤنا الغربيون بأمانة اتفاقات القرار المتعلق بتمديد المساعدة عبر الحدود، فلا داعي للقلق بشأن تمديد.

وإزاء هذه الخلفية، هناك حاجة بشكل خاص الآن إلى إحراز تقدم على المسار السياسي السوري. وفي ذلك السياق، أجرينا مشاورات مكثفة في موسكو مع السيد بيدرسن، أكدنا خلالها ضرورة مواصلة الحوار المباشر بين السوريين، بدعم من الأمم المتحدة وفي إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). نحن مهتمون بإحراز تقدم في عملية السلام السورية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقرارات المعتمدة في مؤتمر الحوار الوطني السوري لعام ٢٠١٨، الذي عقد في سوتشي. ومن الأهمية بمكان أن تجتمع اللجنة الدستورية بانتظام، والأهم من ذلك، في الظروف المثلى. هذه ليست مسألة ثنائية، كما أشار زميلنا الأمريكي. وسنواصل تيسير عمل اللجنة الدستورية حتى يتمكن السوريون أنفسهم، بدون تدخل خارجي، من التوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاح الدستوري.

وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى أهمية صيغة أستانا، التي أثبتت دورها بوصفها الآلية الدولية الأكثر فعالية للمساعدة في تحقيق التطبيع الطويل الأجل في سورية. ونتوقع عقد اجتماع آخر للصيغة في نور سلطان قبل نهاية العام.

أما بالنسبة للبعد الإنساني، فإننا نلاحظ أن الأمم المتحدة بدأت تدرك الآثار المدمرة للعقوبات الغربية غير القانونية على تنمية الاقتصاد السوري وتزداد على التدهور السريع للأمن الغذائي في البلد. وأشار هنا إلى آخر تقرير مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، المعنون، بؤر الجوع الساخنة. إن معلومات الأمم المتحدة حول محصول القمح المنخفض هذا العام في سورية مثيرة للقلق. لا حاجة لشرح أهمية منتجات الخبز في النظام الغذائي للدول العربية. وفي ذلك السياق، نود أيضا أن نسترعي الانتباه إلى التقرير المعنون الجمهورية العربية السورية: الحصول على الكهرباء والاحتياجات الإنسانية، الذي يدرج أيضا الجزاءات ضمن العوامل التي تحول دون استعادة الكهرباء في سورية. وبالنظر إلى أن القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) وسع نطاق مشاريع التعافي لتشمل توفير الكهرباء المستدامة للبنية التحتية الحيوية، فإن الإبقاء على الجزاءات من شأنه أن يقوض جهود المنظمة للوفاء بولايته الإنسانية. ولا نعتقد أن أحدا يريد ذلك.

مواقع ذات طابع مدني. وندعو جميع الأطراف إلى الامتنثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حظر الهجمات العشوائية والالتزام باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية.

ونشيد بالأمم المتحدة وشركائها على عملهم الكبير في جميع المحافظات الـ ١٤، في مشهد إنساني مليء بالتحديات. ونرحب بالتقدم المحرز بشأن التعافي المبكر والالتزام الذي تبين استمراره في ذلك الصدد، بما في ذلك المشاريع الـ ٥١ التي تسهم في توفير الكهرباء لدعم الخدمات الأساسية. واستفاد ما يقرب من ١,٧ مليون شخص بشكل مباشر أو غير مباشر من جهود التعافي المبكر والقدرة على الصمود في حزيران/يونيه وتموز/يوليو. يجب أن يستمر هذا العمل الهام.

وبصفتها شريكتين في صياغة القرارات، تؤيد أيرلندا والنرويج بقوة استخدام جميع الطرائق لإيصال المساعدات إلى ملايين السوريين الذين هم في أمس الحاجة إليها. ونرحب بإنجاز عملية التسليم السادسة عبر خطوط التماس في وقت سابق من هذا الشهر. ونشجع على مواصلة التقدم في المهام عبر خطوط التماس ونشيد مرة أخرى بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على جهودهم الكبيرة في ذلك الصدد.

ونكرر دعوة جميع الأطراف لدعم عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط التماس، بما في ذلك عن طريق توفير ضمانات أمنية في الوقت المناسب.

لقد أدى الارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية بسبب معدلات التضخم العالمية والأزمة الاقتصادية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. ومن دواعي القلق البالغ أن برنامج الأغذية العالمي اضطر إلى خفض الحصص الغذائية إلى أقل من ٢٠٠ ١ سرعة حرارية للشخص الواحد في شمال غرب سورية وإلى أقل من ١٠٠ ١ سرعة حرارية في مناطق أخرى. إن زيادة التمويل أمر ملح، ليس لتوسيع نطاق العمل الحيوي

لدينا آمال كبيرة في أن تعقد الجولة الأولى من الحوار التفاعلي غير الرسمي في أيلول/سبتمبر، وننتطلع إلى مناقشة صريحة وغير مسبقة وإسهامات موضوعية من الأمم المتحدة. ولاحظنا باهتمام المعلومات المستكملة عن مشاريع التعافي المبكر الواردة في تقرير الأمين العام. ومقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، زاد عدد مشاريع الإنعاش المبكر الممولة من المانحين من ١٣٣ إلى ٢٨٨ مشروعاً. ونود أن نناقش تلك المسألة بالتفصيل في أيلول/سبتمبر.

ونعتقد أيضاً أنه من المهم إجراء مناقشة موضوعية بشأن حالة اللاجئين السوريين. لقد أصبحوا عبئاً ثقيلاً على البلدان المضيفة، التي تجبر، في جملة أمور، على التسامح مع وجود الخوذ البيضاء السابقين على أراضيها، الذين تم الاعتراف بهم كمطرفين حتى في الغرب، والذين رفض رعاتهم الغربيون في الولايات المتحدة وكندا في نهاية المطاف، على الرغم من التأكيدات السابقة، استقبالهم لأن تورطهم في الإرهاب واضح تماماً.

السيد ميثن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على ترحيبكم الحار هذا الصباح. ويشرفني أن أنضم إلى الجميع هنا حول هذه الطاولة وأتطلع إلى العمل معهم في الأشهر المقبلة بغية النهوض بالعمل الحيوي لمجلس الأمن.

أدلي بهذا البيان اليوم بالنيابة عن النرويج وأيرلندا بوصفهما شريكين في صياغة القرارات بشأن الملف الإنساني السوري. أود أن أشكر الأمانة العامة للمساعدة مسوياً على إحاطتها اليوم. كما هو الحال دائماً، فإن الحاجة الماسة للموجودين على أرض الواقع واضحة.

الاحتياجات الإنسانية عند أعلى مستوياتها، ولا يزال المدنيون يعانون بسبب النزاع المسلح والعنف. وقتل ٨٧ مدنياً، من بينهم ٢٥ طفلاً، في الفترة بين ١ حزيران/يونيه و ٢٥ تموز/يوليه نتيجة للأعمال القتالية.

ومما يبعث على القلق الشديد أن العديد من الهجمات التي أسفرت عن تلك الوفيات يبدو أنها تستهدف المدنيين أو أنها تقع بالقرب من

سورية يدفعون ثمنًا باهظًا في خضم العنف المستمر. ونذكر جميع الأطراف بأنه يجب ألا يستهدف المدنيين أبدًا، ونأسف بصفة خاصة لأثر العنف على الأطفال. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتنثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. فلا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في سورية.

إن شروط العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين في سورية لم يتم الوفاء بها بعد. وتعتقد أيرلندا أنه من الضروري أن تواصل البلدان المضيفة التمسك بمبادئ حماية اللاجئين.

ومن المؤسف جدا عدم عقد الجولة التاسعة للجنة الدستورية التي كانت مقررة في الشهر الماضي، في أعقاب قرار الحكومة السورية عدم المشاركة. ونرفض أي محاولات لتقويض جهود المبعوث الخاص الرامية إلى تيسير عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها. ونرى أنه ينبغي للجنة الدستورية أن تجتمع في جنيف على النحو الذي اتفقت عليه الوفود. ونحث الحكومة السورية على وضع مصالح الشعب السوري الفضلى في المقام الأول والمشاركة البناءة مع المبعوث الخاص وما يبذله من جهود.

وتذكر أيرلندا بموقف الاتحاد الأوروبي القائل بأنه لن يكون هناك تطبيع مع دمشق ما لم يتم العمل بحزم من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل، يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونحن على دراية بالدور المحوري الذي يجب أن تضطلع به المرأة في بناء سلام مستدام ودائم لسورية؛ ويجب تمكينها من المشاركة الكاملة والهادفة في العملية السياسية.

وستواصل أيرلندا دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة في سورية. فإرساء السلام الدائم في سورية غير ممكن إن لم تتحقق العدالة. وتشمل العدالة للسوريين الإفراج عن جميع المحتجزين تعسفيا بشفافية وبشكل قابل للتحقق، فضلا عن توفير معلومات عن مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم. ونتطلع إلى الإطلاع على تقرير الأمين العام عن هذه المسألة الهامة جدا قريبا.

الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فحسب، بل وللإبقاء أيضا على المساعدة المنقذة للحياة المقدمة حاليا.

إن الارتفاع الحاد في درجات الحرارة والانخفاض الشديد للإمدادات بالمياه يعرض الأرواح للخطر. وتتقلص إمكانية حصول المدنيين على المياه في العديد من المناطق، ويهدد الافتقار إلى مياه الري إنتاج المحاصيل وكذلك البذور اللازمة لمحصول العام المقبل، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي الشديد بالفعل. لقد كنا على علم بأن هذا الموسم سيأتي، تماما كما نعلم أن الشتاء سيفرض المزيد من التحديات القاتلة.

وبينما يسمح القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) باستمرار العمل الحيوي للآلية العابرة للحدود لمدة ستة أشهر، يتحتم على مجلس الأمن أن يؤكد قرار تمديد ولايتها. فلا تزال الآلية تمثل شريان حياة بالغ الأهمية لا غنى عنه لملايين من الناس.

وبوصف النزوح وأيرلندا شريكتين في الصباغة، ستواصلان الاسترشاد بالاحتياجات الإنسانية الشديدة للشعب السوري. ويجب أن يعمل المجلس معًا، مع التركيز على تلبية هذه الاحتياجات.

وسأركز الآن على الحالة السياسية وأدلي ببيان بصفتي الوطنية. وأود أولاً أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته.

تشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء استمرار تصاعد الأعمال العدائية في شمال سورية. ونشعر بالفزع إزاء الهجوم الذي وقع في الحسكة في ١٨ آب/أغسطس وأسفر عن مقتل أربع نساء وفتيات وإصابة ١١ آخرين، والهجوم الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس في سوق مزدحم في مدينة الباب والذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٣ مدنياً، من بينهم أربعة صبية وفتاة واحدة، وجرح عشرات آخرين.

وتعرب أيرلندا عن إدانتها القاطعة للهجمات المتعمدة على المدنيين والأضرار التي تلحق بهم نتيجة للهجمات العشوائية وغير المتناسبة. إن القانون الدولي الإنساني واضح: يجب أن يمثل أي هجوم لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة. فلا نزال نرى الأطفال في

ويشير الأعضاء الأفارقة الثلاثة إلى مرسوم العفو الذي أعلنته الحكومة في ٣٠ نيسان/أبريل. ولا تزال الإرادة السياسية حتمية لحل مسألة المحتجزين والمختفين قسراً، ولا سيما النساء والمسنين. ومن شأن إحراز تقدم مجد في هذا الصدد أن يبني الثقة ويهيئ بيئة تمكن العملية السياسية من المضي قدماً. كما سيسهم إسهاماً إيجابياً في النهج التدريجي الذي يتبعه المبعوث الخاص.

ونشعر بالقلق بشأن الوضع الأمني في سورية. ففي الواقع، لا يزال هذا البلد مسرحاً للاشتباكات العسكرية، لا سيما في الشمال منه، في سياق يتسم بتدهور الوضع الإنساني الذي تفاقم بسبب الآثار المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا. كما أنه لا يزال مركزاً للمشاحنات التي تضر بالسلام وللتنافس على النفوذ بين الدول الكبرى. وفي هذا الصدد، يشعر الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالقلق إزاء تفاقم مستويات انعدام الأمن كما يتضح من الحوادث التي تشمل استمرار الغارات الجوية والهجمات الصاروخية في الشمال الغربي، مما أسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين.

ومما يؤسف له أن المدنيين هم الذين لا يزالون يدفعون أبهظ ثمن مع استمرار تصاعد العنف في البلد. ويوثق التقرير الثمانون للأمين العام عن تنفيذ الأطراف لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة (S/2022/635) الحوادث التي قتل فيها ٨٧ مدنياً، من بينهم ١٥ امرأة و ٢٥ طفلاً. وفي الوقت نفسه، أصيب ما لا يقل عن ١٠٤ مدنيين، من بينهم ١٦ امرأة و ٣٣ طفلاً.

إن ارتفاع مستويات العنف وتصعيده لن يؤدي إلا إلى تقويض أي جهود تبذل لتحقيق السلام. ولذلك، فإننا نشدد على الحاجة الملحة إلى وقف التصعيد وضبط النفس من جانب جميع الأطراف، فضلاً عن احترام جميع الأطراف الفاعلة لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

ونلاحظ باهتمام أن النزاع السوري لا يزال له تأثير جنساني بآثار كبيرة على النساء والفتيات. ومما يبعث على القلق العميق أنه بالإضافة إلى التقارير التي تقيد بارتكاب العنف الجنسي ضد النساء في مخيم الهول، فإن ما يصل إلى ٧٧ في المائة من الأشخاص الـ ٢٦ الذين

وفي الختام، أود أن أنوه بعمل الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في سورية وأن أشير إلى أهمية دعمهم وحمايتهم، لا سيما أولئك الذين يواصلون توثيق الإصابات والانتهاكات.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غانا وكينيا وبلدي، غابون.

ونود أن نبدأ بالإعراب عن ترحيبنا الحار بزميلنا ممثل أيرلندا. ونتطلع إلى العمل معاً.

وأشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والأمانة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتهما بشأن آخر التطورات في الوضع السياسي والإنساني في سورية. كما نرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا في هذه الجلسة.

يرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بتعيين نائبة المبعوث الخاص الجديد إلى سورية، السيدة نجاه رشدي، ويتمنون لها كل النجاح خلال أداء واجباتها لدعم الحل السياسي في سورية.

ونؤيد نداء المبعوث الخاص إلى الأطراف والجهات المعنية الرئيسية في النزاع السوري لحماية البلد من الضغوط الخارجية غير المبررة التي يمكن أن تعرض جهود السلام والاستقرار للخطر. ويجب أن تسعى الأطراف والجهات المعنية بدلاً من ذلك إلى ضخ الحياة السياسية في العملية السياسية. وينبغي أن تظهر نضجاً والتزاماً سياسيين من خلال المشاركة البناءة والعودة لعقد الدورة التاسعة لاجتماعات الهيئة الصغيرة للجنة الدستورية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة.

ومن الناحية الإيجابية، نرحب بالاجتماع المقبل للمجلس الاستشاري للمرأة السورية في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر في جنيف. ولا نزال نشيد بعمليات التبادل المفيدة التي أجراها المبعوث الخاص مع هذه المجموعة الحاسمة، التي تمثل وجهات نظر الطائفة الواسعة من النساء السوريات.

أولاً، لقد وقعت العملية السياسية رهينة. إذ تواصل روسيا فعليا شل العملية السياسية من خلال إعطاء النظام السوري ذريعة لعدم المشاركة في دورة اللجنة الدستورية، بسبب اعتبارات غريبة بشأن المكان. لكن الإطار المرجعي واضح. يجب أن تعقد دورة اللجنة في جنيف. بعد ١١ عاماً من النزاع، يبدو أنه لا يوجد حل سياسي يتماشى مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذ بالإجماع. لكن ذلك شرط أساسي لتحقيق أي سلام دائم في سورية. وفي ذلك السياق، لا يزال الموقفان الفرنسي والأوروبي بشأن رفع الجزاءات وتطبيع العلاقات وإعادة الإعمار من دون تغيير.

وتتعلق النقطة الثانية بالمساعدات الإنسانية. لا يزال تجديد الآلية الإنسانية العابرة للحدود لمدة ستة أشهر، بنقطة عبور واحدة، غير كاف إلى حد كبير مقارنة بحجم الاحتياجات الإنسانية. وسنكون ملتزمين التزاماً شديداً بضمان تجديد هذه الآلية الحيوية لمدة عام واحد في كانون الثاني/يناير. ونأمل أن يستمر التقدم في إمكانية تقديم المساعدات عبر خطوط التماس. لكن علينا إدراك أنه حتى لو كانت القوافل العابرة لخطوط التماس ترسل على أساس منتظم، فإنه لن يكون بوسعها أن تحل محل العمليات العابرة للحدود، التي، كما سمعنا اليوم، مكنت من إيصال ٢٠٠ ١ شاحنة محملة بالمعونة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وأود أيضاً أن أشدد على أنه يجب على جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، حماية المدنيين وضمان الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني.

وتتعلق النقطة الثالثة بالإفلات من العقاب. ستواصل فرنسا جهودها الدؤوبة لمكافحة الإفلات من العقاب في سورية. لقد تلقت وزارة أوروبا والشؤون الخارجية وثائق مستفيضة عن جرائم محتملة ارتكبتها قوات النظام خلال مذبحه التضامن في عام ٢٠١٣. وقد أبلغ مكتب المدعي العام الوطني الفرنسي لمكافحة الإرهاب، بموجب الولاية القضائية للمحاكم الفرنسية المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بالأعمال التي يزعم وقوعها، والتي يرجح أن تشكل

قتلوا في المخيم هذا العام كانوا من النساء. ولذلك، فإننا ندعو إلى توفير الحماية التي تأخذ في الاعتبار ذلك الاختلاف في الاحتياجات. كما أن الأزمة الاقتصادية في البلد تجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للسوريين، الذين يواجهون العديد من التحديات في الحصول على المياه والرعاية الصحية والكهرباء، ويعانون من التضخم وعدم كفاية التمويل، وهي مشاكل غالباً ما تجبر الناس على تبني آليات تكيف ضارة لا رجعة فيها للبقاء على قيد الحياة.

ولا يزال الوضع الإنساني في سورية اليوم مثيراً للقلق، حيث يحتاج أكثر من نصف السكان إلى المساعدة. ولا تزال آلية تقديم المعونات الإنسانية العابرة للحدود مطلوبة لكفالة إيصال تلك المعونة. وفي ذلك الصدد، نواصل دعم العملية الجارية عبر الحدود، التي لا تزال تشكل شريان حياة حاسماً لتقديم المساعدة الإنسانية. كما نرحب بتسليم ست قوافل مساعدات عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية منذ بداية العام، فضلاً عن خطة إدراج إيصال الإمدادات الطبية في العملية عبر خطوط التماس في الشمال الشرقي. وندعو إلى تقديم المزيد من الدعم للأنشطة الزامية إلى التعافي المبكر وتحسين سبل العيش كعنصر أساسي في بناء القدرة على الصمود والسلام الطويل الأجل الذي تحتاجه سورية والمنطقة.

ونكرر أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية. المطلوب هو حوار صريح يهدف إلى إيجاد حلول مستدامة وإشراك جميع مكونات المجتمع، بما في ذلك النساء. ولذلك، نكرر نداءنا إلى الأطراف ممارسة ضبط النفس والالتزام بتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال المفاوضات التي ينسقها المبعوث الخاص. ونرحب بجهود الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لتحقيق الاستقرار السياسي في سورية مع احترام سيادة البلد واستقلاله وسلامه أراضييه. وتقف مجموعة A3 متضامنة مع الشعب السوري في سعيه لتحقيق سلام دائم.

السيدة غاسري (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أيضاً أن أشكر السيد بيدرسن والسيدة مسويا على إحاطتيهما، فضلاً عن الجهود التي بذلها وفريقيهما من أجل تحقيق السلام وحماية المدنيين في سورية. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

السورية. وما زلنا نعتقد أن نجاح جهوده سيعتمد أيضا على الإغاثة الفعلية المقدمة للشعب السوري التي يوفرها تخفيف التدابير التي تؤثر على حياتهم اليومية. كما أن هنالك حاجة ملحة لتكثيف المساعدات وكفالة حصول الوكالات الإنسانية على التمويل اللازم لتنفيذ خططها تنفيذاً تاماً.

وما فتئت الهند ثابتة في الدعوة إلى دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد حل طويل الأجل للنزاع. وقد رحبنا بالتطبيع التدريجي لعلاقات سورية مع جيرانها العرب. وسيكون لأي عمل يمس سيادة سورية وسلامة أراضيها تأثير سلبي على المسار السياسي.

وعلى الجبهة الأمنية، لا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة العامة في سورية. وكما ورد في تقرير الستين يوما الأخير للأمن العام (S/2022/635)، فقد استمر العنف في منطقة تخفيف التوتر في إدلب شمال غرب سورية، بما في ذلك من خلال الغارات الجوية والقصف المتبادل والاشتباكات. وهناك حاجة ملحة للقيام بمحاولات جادة للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني في سورية. ونعتقد أن انسحاب جميع القوات الأجنبية ضروري لتحقيق ذلك الهدف.

وقد حذرت الهند مرار من التهديد الذي يلوح في الأفق المتمثل في عودة ظهور الجماعات الإرهابية في سورية. إن جماعات تصنفها الأمم المتحدة باعتبارها إرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام، تواصل اكتساب قوة ليس في سورية فحسب، ولكن في العراق أيضا.

ولا يجوز المساس بالكفاح العالمي ضد الإرهاب بأي حال من الأحوال سعياً لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة. ولا يمكن تعزيز مصداقية الكفاح الجماعي للمجتمع الدولي ضد الإرهاب إلا بكفالة مساءلة الإرهابيين والجماعات الإرهابية.

وبالالتفات إلى البعد الإنساني، فإن تمديد الولاية الخاصة بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود في تموز/يوليه ٢٠٢٢ كان بالفعل

أخطر الجرائم الدولية. ونشيد بالمدافعين عن حقوق الإنسان الذين مكنت شجاعتهم وعملهم الحازم من جمع تلك الوثائق. وتضيف النتائج التي توصلوا إليها إلى الوثائق الوفيرة للأسف عن العنف الذي عانى منه السوريون، ومن الأمثلة على ذلك ملف قيصر المعروف وتقارير الأمم المتحدة التي توثق استخدام النظام المنهجي للعنف الجنسي. ويجب محاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم - وهذا أيضا شرط لتحقيق أي سلام دائم في سورية.

السيدة كامبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك الآخرين في

توجيه الشكر إلى المبعوث الخاص ببيدرسن والأمنية العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما. كما أرحب ترحيباً حاراً بالسفير الأيرلندي الجديد في يومه الأول في مجلس الأمن.

من المخيّب للأمال أن الهيئة المصغرة للجنة الدستورية لم تجتمع هذا الشهر. وكنا نأمل أن تشارك الأطراف الثلاثة بصورة بناءة وهادفة، برغبة في التوصل إلى حل وسط، لتحقيق تقدم موثوق به في الاجتماع. والآن يبدو أن هناك علامة استفهام بشأن المكان أيضا. وقد ثبت أن العوامل الخارجية تضر بالعملية السياسية برمتها. ولم تفلح المشاركة حتى الآن في تجاوز انعدام الثقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقد أدى إلغاء الدورة التاسعة للجنة الدستورية في تموز/يوليه إلى زيادة تعزيز هذا التصور. وكما أظهرت المفاوضات التي أجريت في تموز/يوليه لتجديد الآلية العابرة للحدود المتعلقة بالمسار الإنساني، فإن المواقف الراسخة التي يتبناها أصحاب المصلحة الرئيسيون يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية على المدى الطويل وتضر بمصالح ملايين السوريين. ونكرر مرة أخرى أن للسوريين تحديد وتقرير الأفضل لبلدهم سورية ومستقبلهم.

وما برح المبعوث الخاص يبذل جهوداً للتعاون مع جميع الأطراف وتيسير العملية السياسية تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونعتقد أنه ينبغي دعم جهوده، ولا سيما نهجه التدريجي. وفي ذلك السياق، نرحب بزيارته مؤخراً إلى موسكو واجتماعه مع وزير الخارجية لافروف. ونأمل أن يتمكن من زيارة دمشق قريباً وأن يتعاون أيضاً مع الحكومة

السوري. ولا يزال دعمنا المستمر لسوريا في مسعاها من أجل السلام والاستقرار الدائمين ثابتاً ولا يتزعزع.

السيدة هايبريك (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بشأن الحالة السياسية في سوريا بصفتي الوطنية.

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته بشأن آخر المستجدات.

ولا يزال الوضع الأمني المقلق يشغل بالنا، ولا سيما حالات التصعيد الأخيرة في شمال سوريا. فقد أسفرت الهجمات التي وقعت في ١٨ آب/أغسطس في الحسكة وفي ١٩ آب/أغسطس في السوق في مدينة الباب عن مقتل أو إصابة العديد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. فتلك الهجمات غير مقبولة ولا تؤدي إلا إلى زيادة المعاناة الهائلة للسكان المدنيين. ونحث جميع الأطراف على إظهار ضبط النفس والتقيّد بالتزاماتها بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وعلاوة على ذلك، نحث جميع الأطراف المعنية على الإسهام في تخفيف التوترات.

ومرة أخرى، تطرأ ببالنا الحاجة الملحة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وتنشيط الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي. ولذلك فمن المخيب للآمال بشكل خاص عدم انعقاد الدورة التاسعة للجنة الدستورية السورية. ويجب أن يكون التقدم نحو إيجاد نهاية مستدامة للنزاع أولوية للجميع. ونحث جميع الأطراف على التعاون بشكل بناء مع المبعوث الخاص والاجتماع مرة أخرى بأسرع ما يمكن. وستواصل النرويج دعم عمل المبعوث الخاص، وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والعملية السياسية التي يملك زمامها ويقودها السوريون.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أشدد على أهمية إحراز التقدم بشأن مسألة المحتجزين والمفقودين في سوريا. فالكثير من السوريين وعائلاتهم يتأثرون شخصياً بهذه المسألة ولا يعرفون مصير أحبائهم. ولذلك نشعر بالقلق لسماع أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ العفو منذ نيسان/أبريل. ونحث السلطات السورية على تبادل المزيد من المعلومات وبناء

تطوراً جديراً بالترحيب. وحقيقة أن المجلس تمكن من اتخاذ قرار بشأن سوريا هي في حد ذاتها تطور مهم. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن أعضاء المجلس المنتخبين اضطلعوا بدور توفيق مهم في إيجاد حلول للمشاكل والنزاعات التي طال أمدها.

وقد طمأن القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) ما يقرب من ٤ ملايين شخص في شمال غرب سوريا - ٢,٧ مليون منهم نازحون داخلياً، وكثير منهم من النساء والأطفال - بأن العالم لا يزال منخرطاً معهم ومهتماً برؤاهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يغيب عن بالنا حقيقة أن أكثر من ١٤,٥ مليون شخص في جميع أنحاء سوريا في حاجة إلى المساعدات الإنسانية بشكل أو بآخر، في حين لا تزال المواد الغذائية الأساسية والوقود شحيحة. وقد بلغ انعدام الأمن الغذائي مستوى تاريخياً من حيث الارتفاع، ويقدر أن ٦٠ في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وفقاً لإفادة الأمم المتحدة، حتى مع دخول النزاع عامه الثاني عشر.

وتواصل الهند الدعوة إلى تقديم مساعدات إنسانية معززة وفعالة لجميع السوريين في جميع أنحاء البلد - بدون تمييز وبدون تسييس وبدون شروط مسبقة. وفي حين أن العمليات العابرة للحدود يمكن التنبؤ بها ومهمة، فإنها لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. وينبغي أيضاً اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة العقبات التي تعوق سير العمليات عبر خطوط التماس.

ولا يمكن أن تكون المساعدة الإنسانية مسألة منافع سياسية. فلن يؤدي ربط المساعدات الإنسانية والإنمائية بالتقدم المحرز في العملية السياسية إلا إلى تقاوم المعاناة الإنسانية. ويتعين أيضاً على المجتمع الدولي أن ينظر بشكل بناء في تشجيع المشاريع التي من شأنها أن توفر الوظائف والفرص الاقتصادية التي تشتد حاجة الشعب السوري إليها.

وفي الختام، اسمحوا لي أنؤكد التزام الهند المستمر بتقديم المساعدة الإنمائية والدعم لتنمية الموارد البشرية في سوريا إلى الشعب

توفير الكهرباء للسوريين حاجة ملحة ينبغي تكثيف الجهود لتلبيتها، بما يتماشى مع القرار الأخير لمجلس الأمن رقم ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). فكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2022/635)، يحصل مئات الآلاف من السكان على ساعة واحدة فقط من الكهرباء يومياً، وتعمل الكهرباء في مرافق الخدمات العامة - كالمستشفيات والمدارس - لمدة ثماني ساعات يومياً في نصف مناطق البلد، مما يؤثر بشكل كبير على الأوضاع المعيشية للسوريين. فالى متى سيعاني الشعب السوري من هذه الأوضاع الإنسانية المزرية؟

ونرحب في هذا السياق بمرور قافلة المساعدات الإنسانية السادسة عبر الخطوط إلى شمال غرب سوريا هذا الشهر، ويؤسفنا ما ذكرته السيدة مسويا حول تأجيل القافلة الموجهة إلى رأس العين رغم الحصول على الموافقات المطلوبة، إذ نواصل التأكيد على ضرورة ضمان إيصال المساعدات الإنسانية لكافة المحتاجين في جميع المناطق بدون عوائق أو تسييس. ومن الضروري كذلك ضمان أن تستجيب هذه المساعدات للاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، لا سيما الصحية منها.

إن الاستمرار في عدم معالجة الأوضاع السياسية سيعمق الفراغ الأمني الذي تستغله الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم داعش الإرهابي، الذي كما يوضح تقرير الأمين العام، يواصل محاولات تجنيد المقاتلين وحشد الأسلحة وتطوير قدراته القتالية لبسط نفوذه على الأراضي السورية، فضلاً عن التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية الأخرى، الأمر الذي يشكل تهديداً جسيماً، ليس فقط على أمن واستقرار سوريا، بل على المنطقة بأكملها. ومجدداً، إلى متى ستواصل الجماعات الإرهابية استغلال الأزمة السورية لنشر أجندتها في المنطقة؟

إن إنهاء الأزمة السورية وتداعياتها الأمنية والاقتصادية والإنسانية ليس هدفاً بعيد المنال، بل يمكن تحقيقه إذا ما انصبت الجهود لكسر الجمود الحالي في المسار السياسي.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. يود وفد بلدي أن يركز على ثلاث نقاط.

الثقة بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ العفو. فالتحرك في هذا الملف ضروري لكسر الجمود السياسي الحالي.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر السيد غير بيدرسن والسيدة جويس ميسويا على إحاطتيهما الوافيتين.

يأتي اجتماعنا اليوم في وقت تشهد فيه العملية السياسية في سوريا حالة من الجمود، وتستمر فيه الأوضاع الإنسانية في التدهور، فضلاً عن وجود تحديات أمنية صعبة، مما يؤثر العديد من الشواغل والتساؤلات حول المرحلة المقبلة ومصير الشعب السوري الذي يعاني الأمرين منذ أكثر من عقد على النزاع.

لقد كانت هناك فرصة سانحة لإحداث تقدم في اجتماعات اللجنة الدستورية خلال الأشهر الماضية، التي تعد خطوة أساسية في المسار السياسي، ولكن يؤسفنا ما آلت إليه الأمور بعد إلغاء الجولة التاسعة لأسباب جيوسياسية. فالى متى ستظل سوريا ملعباً لتصفية الحسابات السياسية الخارجية التي يعتبر الشعب السوري ضحيتها أولاً وأخيراً؟

وبالتالي، نرى أن الفترة المقبلة فترة حاسمة من حيث حشد الزخم للعودة إلى المحادثات، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي أولاً التوقف عن ربط الملف السوري بالملفات السياسية الأخرى، وثانياً، دعم جهود الوساطة التي يقودها المبعوث الخاص بهدف بناء الثقة بين الأطراف. ونجدد هنا موقفنا الراض للتدخلات الأجنبية في سوريا، حفاظاً على وحدتها وسيادتها وسلامة أراضيها. ونكرر أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية، إذ أن التوصل إلى حل سلمي بقيادة وملكية سورية يعد السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة ومعالجة كافة تداعياتها الإنسانية والاقتصادية والأمنية بشكل جذري وعلى نحو مستدام، وبما يليب تطلعات الشعب السوري في تحقيق الاستقرار والأمن والإزهار.

ويقلقنا تفاقم الأوضاع الإنسانية في سوريا، التي يتحمل الأطفال والنساء العبء الأكبر منها، حيث يعاني الملايين من نقص في المياه النظيفة والصالحة للشرب، ويواجه أكثر من ١٢ مليون سوري انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، وهي مستويات غير مسبوقة. كما تبقى مسألة

تتعلق نقطتنا الثالثة والأخيرة بالتفاعل بين السياسة والأزمة الإنسانية في سورية. لقد كان للجزءات المفروضة على الحكومة السورية عواقب وخيمة على الشعب السوري، على الرغم من الاستثناءات لدواع إنسانية. ولا تزال هذه التدابير تؤدي إلى تفاقم المصاعب التي يواجهها جميع السوريين، مما يؤثر سلباً على تقديم المساعدات الإنسانية ويقيد عملية استعادة البنية التحتية والخدمات الأساسية في البلد، بما في ذلك مشاريع الإنعاش المبكر، التي أقر بأهميتها القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). وتكرر البرازيل تأكيد أهمية إجراء تقييم شامل للعواقب الضارة المحتملة للجزءات الانفرادية على السكان المدنيين.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):
أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمانة العامة المساعدة مسويا على إحاطتهما. ونرحب أيضاً بمشاركة وفود سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

لقد أحاطت المكسيك علماً بالبيان المشترك الصادر عن مؤتمر القمة المعقود في طهران في تموز/يوليه، وتسلم بأهمية الحوار بين بعض تلك الأطراف الفاعلة الرئيسية لتسوية الحالة في سورية. ومع ذلك، يأسف بلدي لأن الاجتماع التاسع للهيئة المصغرة للجنة الدستورية لم يعقد بعد. ونتفق مع السيد بيدرسن على أهمية كفالة ألا تؤثر النزاعات الأخرى تأثيراً سلبياً على تلك المفاوضات، التي تعتبر حيوية للنهوض بعملية سياسية موثوقة وشاملة للجميع على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٦). فهذا أمر أساسي لإنهاء الأزمة السياسية والإنسانية الحادة الناجمة عن ١١ عاماً من النزاع. ونثق بأنه يمكن التغلب على المأزق قريباً، ويمكن عقد اجتماع للجنة الدستورية والتوصل إلى اتفاقات موضوعية.

وبما أن ذلك الأمر يقترن بالعملية الدستورية، يجب إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لحالة الأشخاص المحتجزين والمختفين، كما ذكر السيد بيدرسن. والأهم من ذلك، يجب مضاعفة الجهود لتوضيح حالات الاختفاء القسري ومواصلة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تتاح للمنظمات الإنسانية إمكانية

النقطة الأولى هي الأوضاع الإنسانية في سورية، والثانية هي العملية السياسية، والثالثة تكمن في تقاطع الجانبين الإنساني والسياسي.

أولاً، فيما يتعلق بإيصال المساعدة الإنسانية، فإن الآلية العابرة للحدود التي أذن بها القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) لها تاريخ انتهاء، على غرار كل إذن مسبق. وكانت الآلية، وهي ترتيب مؤقت ضروري من أجل الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة لملايين السوريين الضعفاء. وأماننا الآن خمسة أشهر قبل تاريخ انتهاء أحدث إذن للعمليات العابرة للحدود. ويجب على المجلس أن يهتم ذلك الوقت لقياس نتائج الآلية العابرة للحدود وتوثيقها بجدية. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى تقييم حقيقي لما يعوق عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط التماس. وتذكر البرازيل أن المساعدة الإنسانية عبر الحدود ليست حلاً طويلاً الأجل. ففي نهاية المطاف، سيتعين إلغاؤها تدريجياً في سياق حل يسمح للجمهورية العربية السورية بتحمل المسؤولية الكاملة عن تقديم المعونة لسكانها. وفي غضون ذلك، نشجع الجهود الرامية إلى زيادة عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط التماس القادرة على الوصول إلى أجزاء أخرى من الأراضي السورية.

ثانياً، فيما يتعلق بالعملية السياسية في سورية، من دواعي القلق العميق أن الحوار الذي تيسره الأمم المتحدة تحت رعاية اللجنة الدستورية لم يحرز أي تقدم تقريباً في السنوات القليلة الماضية. ولا تزال البرازيل تؤمن بأهمية دور الأمم المتحدة في تيسير العملية السياسية الضرورية التي يقودها السوريون ويتولون زمامها لإنهاء النزاع في سورية. ولئن كان من الضروري أن تكون هناك مرونة فيما يتعلق بشكل جهود التيسير التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك بخصوص أماكن المحادثات، ينبغي لتلك الجهود أن تظل متماشية مع المبادئ المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥) وأن تنتج للسوريين الفرصة ليقروا مستقبلهم السياسي. وموقف البرازيل لم يتغير. إن العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها بتيسير من الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على سلامة أراضي سورية وسيادتها، هي وحدها القادرة على إيجاد حل دائم للنزاع.

وجه الخصوص أن له تأثيراً مباشراً على تقديم المساعدة والخدمات الإنسانية. إن تعطيل الخدمات الصحية والإنسانية بشكل عام يجعل الظروف المعيشية أقل احتمالاً. ونؤكد أن ٩٤ في المائة من سكان مخيم الهول هم من النساء والأطفال. من الواضح أن المخيم ليس مكاناً للأطفال. ويساور المكسيك القلق إزاء الأطفال الذين ما زالوا محرومين من حريتهم وإزاء مختلف مراكز الاحتجاز. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى إعطاء الأولوية لإعادة المواطنين من بلدان أخرى إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم.

في الختام، نحيط علماً بالأعمال العسكرية في شرق سورية التي استندت إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ونكرر تأكيد موقف المكسيك بأنه استناداً إلى هذه المادة، فإن الاحتجاج بالدفاع عن النفس الذي يبرر استخدام القوة ضد جهات فاعلة من غير الدول في دولة ثالثة بموجب ما يسمى بمبدأ عدم الرغبة وعدم القدرة يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العرفي.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن خالص تعازينا لحكومة باكستان وشعبها في أعقاب سقوط هذا العدد الرهيب من القتلى والدمار الواسع النطاق الناجم عن أحد أسوأ الفيضانات التي شهدتها البلد. ونقف في تضامن كامل مع الباكستانيين ونضم صوتنا إلى نداءاتهم طلباً للمساعدة والتضامن الدوليين. ولا نزال مقتنعين بأن تغير المناخ وآثاره يشكّلان تهديداً أمنياً مباشراً ويستحقان اهتمام مجلس الأمن المناسب والمستمر.

إن الحالة في سورية خير مثال ينطبق فيه التعبير "لا تلوح في الأفق نهاية" بالنظر إلى أنه بعد ١١ سنة طال أمدها، لا تزال الوحشية والقتل والتشريد القسري للمدنيين وتدمير الهياكل الأساسية المدنية والفضائح من جميع الأنواع مستمرة بلا هوادة. وفي الشهرين الماضيين وحدهما، أسفرت الحوادث المُتحقّق منها عن مقتل أكثر من ٨٠ مدنياً وإصابة أكثر من ١٠٠، وكثير منهم من النساء والأطفال. ويستمر عدم احترام المعايير والحقوق الأساسية، لا سيما حماية المدنيين، مع الإفلات من العقاب.

الوصول إلى مراكز الاحتجاز. ويجب أيضاً مواصلة الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً أهمية التعاون مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ من أجل التحقيق في الانتهاكات المنهجية للقانون الدولي.

ويلاحظ وفد بلدي باستياء أن الأعمال القتالية قد ازدادت زيادة كبيرة في عدة مناطق من الأراضي السورية، ولا سيما شمالي حلب ومنبج وعين عيسى وتل تمر. وتكبد الحالة السكان المدنيين تكاليف باهظة، حيث ظلوا محاصرين في هذا الواقع لأكثر من عقد من الزمان. وهناك حاجة ماسة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني لتجنب المزيد من الخسائر في أرواح المدنيين والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية الهشة القائمة.

وفي ظل هذه الخلفية، تتفاقم الحالة بسبب حالة الأمن الغذائي المقلقة بشكل متزايد، كما أشارت إلى ذلك التحذيرات المبكرة الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة. والتوقعات بشأن المحاصيل ليست مشجعة، وكما قالت السيدة مسويا، فإن ذلك يتفاقم بسبب التضخم وتقلب الأسواق الدولية وأزمة الطاقة. وفي ضوء الحالة الغذائية التي تزداد خطورتها باطراد، سيكون من الأهمية بمكان الحفاظ على جميع طرائق وصول المساعدات الإنسانية. وفي ذلك الصدد، رحبنا بالقافلة السادسة العابرة لخطوط التماس التي تقدم المساعدة الإنسانية، والتي وصلت إلى أكثر من ٤٣ ٠٠٠ شخص في الجزء الشمال الغربي من البلد، بالإضافة إلى أكثر من ٢,٤ مليون شخص تلقوا المساعدة من خلال الآلية العابرة للحدود. وبينما ينبغي تعزيز الطريقة العابرة للحدود، تؤكد الاحتياجات القائمة على أهمية تجديد الآلية العابرة للحدود في كانون الثاني/يناير، لأن تلك الاحتياجات ستزداد خلال فصل الشتاء.

وفيما يتعلق بشمال شرق سورية، يساورنا القلق إزاء العنف الذي لا يزال سائداً في مخيم الهول والذي ندينه. ونلاحظ على

والأطفال، في تدهور. ففي هذا العام وحده، وقعت ٣٣ جريمة قتل - ست منها في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وتمس الحاجة إلى إيجاد حل، بما في ذلك من خلال إعادة المحتجزين إلى أوطانهم. ولا يزال سكان مخيم الركبان يعيشون في ظروف مزرية، في ظل محدودة فرص الحصول على الخدمات الأساسية. ونؤيد الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة للوصول إلى من يعيشون في المخيم.

يجب أن تكفل أطراف النزاع حماية المدنيين واحترام القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذا ليس خياراً؛ بل هو التزام. ولا يزال الإفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني يشكل مصدراً لبالغ القلق. فالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تكتسي أهمية حاسمة لتحقيق السلام المستدام، استناداً إلى حل سياسي شامل للجميع، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وسيطلب ذلك عدالة موثوقة وعملية مصالحة حقيقية. ولن يتحقق السلام الدائم إلا في ظل احترام حقوق الإنسان.

وأود أن أختتم بياني بتسليط الضوء على أن الشعب السوري بحاجة إلى الغذاء والحماية والأمن، ولكنه يحتاج أيضاً إلى منظور جديد. ونردد الدعوات إلى تنفيذ وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في الجهود الرامية إلى إرساء عملية سياسية حقيقية لبدء فصل جديد في حياة السوريين يمكنهم من بناء مستقبلهم - مستقبل للجميع، مفعمين بالأمل والحرية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمانة العامة المساعدة مسويا على إحاطتهما الواقعتين.

وأود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بزميلنا الأيرلندي الجديد، السفير فيرغل مايتن، في المجلس.

تواصل المملكة المتحدة مساندة الشعب السوري في رغبته في التوصل إلى حل مستدام للنزاع السوري. وكما قلنا مرات عديدة، يكمن

وكما سمعنا، بلغت الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء سورية أعلى مستوياتها على الإطلاق. وتبرهن تلك الاحتياجات الضخمة والمتزايدة مرة أخرى على الأهمية الحيوية للآلية العابرة للحدود التي جدد المجلس ولايتها في الشهر الماضي. ونحث المجلس على عدم تسييس تلك الولاية الإنسانية والعمل على تجديدها بسلاسة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ من أجل تهيئة ما يلزم من ظروف وقيمين وقدرة على التنبؤ للعاملين في مجال تقديم المعونة للاضطلاع بعملهم وتجسيد الاحتياجات الحقيقية في الميدان من أجل توسيع نطاق إيصال المعونة المنقذة للحياة في جميع أنحاء البلد، وكذلك من خلال جميع الطرائق، بما في ذلك، بالطبع، عمليات التسليم عبر خطوط التماس.

وتزداد الأزمة الإنسانية شدة جراء الشلل الذي أصاب عملية الانتقال السياسي. ونأسف لأفعال النظام السوري وداعميه التي حالت دون عقد الدورة التاسعة للجنة الدستورية في جنيف الشهر الماضي. ويجب أن يعلم أولئك الذين أخرجوا تلك العملية عن مسارها أنهم يحتجزون مستقبل البلد رهينة. وندعم المبعوث الخاص بيدرسن وما يبذله من جهود ترمي إلى تحقيق نتائج ملموسة. فعمله ليس سهلاً بالمرة. وإذا لم نبد حسن النوايا ونتحلى بها بوجه عام، لن تشهد العملية السياسية إحراز أي تقدم. وندعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى دعم العملية الانتقالية وممارسة الضغط اللازم على الأطراف للمضي قدماً.

ف وراء تلك الكارثة الإنسانية وحالة الشلل السياسي جبل من الفظائع المرتكبة، لا سيما من جانب النظام السوري، وصرخة مدوية تطالب بالعدالة. هناك أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ شخص اعتقلوا تعسفاً أو فقدوا أو اختفوا قسراً. ولا يزال يتم تجاهل معاناة كل أسر سورية تقريباً محزونة على أحبائها. ونؤيد إنشاء آلية مستقلة ذات ولاية دولية قوية لتحديد مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم. ونتوقع أيضاً الحصول على بيانات واضحة ودقيقة بشأن العفو عن المعتقلين.

وكما ذكرت السيدة مسويا، لا تزال الأوضاع في مخيم الهول، حيث يعيش ٥٥ ٠٠٠ شخص، ٩٤ في المائة منهم من النساء

المجلس الآخرين. ولذلك ندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى العمل معا لكفالة التوصل إلى تجديد للاتفاق في كانون الثاني/يناير لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب السوري. فمن شأن استمرار عدم اليقين أو إغلاق ذلك الشريان في ذروة فصل الشتاء أن يكون كارثيا بالنسبة لملايين الأشخاص.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين. أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والأمانة العامة للمساعدة جويس مسويا على إحاطتهما.

وأود أن ألتحق إلى خمس نقاط موجزة.

أولاً، يجب وضع حد لانتهاكات سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. فاحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية مبدأ هام مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وحجر زاوية في العلاقات الدولية. وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ليست مجرد اقتباسات نتشدد بها. وهي ليست اختيارية ولا ينبغي تطبيقها بشكل انتقائي. ومن المؤكد أنها ليست عرضة لسوء التفسير أو سوء التطبيق.

ومما لا شك فيه أن العمليات العسكرية الأمريكية الأخيرة في شرق سورية تشكّل انتهاكا لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية ولا علاقة لها بالحق في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق. يجب إنهاء الوجود غير القانوني للقوات الأجنبية والعمليات العسكرية غير القانونية في سورية.

ثانياً، لا يجب التسامح إطلاقاً مع الإرهابيين ومع جميع أشكال الإرهاب.

لا تزال المنظمات الإرهابية مثل داعش وهيئة تحرير الشام وحركة تركستان الشرقية الإسلامية متفشية في سورية وتشكّل أخطاراً تهدد السلم والأمن الدوليين. وقد ورد في التقارير مراراً وتكراراً أن بعض المنظمات التي صنفها المجلس كمنظمات إرهابية لا تزال تتمتع بإمكانية الحصول على مختلف أشكال التمويل. إن الإرهاب هو الإرهاب، وأي افتعال يهدف إلى حماية القوى الإرهابية أو استخدامها

السبيل الوحيد لتحقيق ذلك في التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويشمل ذلك وقفاً لإطلاق النار على الصعيد الوطني وإتاحة وصول المساعدات من دون عوائق وإطلاق سراح المحتجزين وتسفها وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين الأمانة والطوعية والكرامة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة عملاً بدستور جديد.

وتحتل الجهود المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بدعمنا الكامل. نشعر بخيبة أمل إزاء استمرار النظام في تعطيل المناقشات بشأن الإصلاح السياسي والدستوري. ونشعر بخيبة أمل أيضاً لأن روسيا تزيد من تقويض إحراز تقدم سياسي في سورية من خلال التأكيد على أن جنيف لا ينبغي أن تكون بعد الآن مكاناً لعقد محادثات اللجنة الدستورية التي ينبغي أن يقودها ويمسك بزمامها السوريون.

وبينما يواصل النظام السوري الإخفاق في الوفاء بمسؤوليته عن كفالة احترام الحقوق الأساسية للسوريين وتوفير احتياجاتهم والانخراط في العملية السياسية، تستمر الحالة الإنسانية في التدهور. وفي الوقت الحالي، ثمة حوالي ١٤,٦ مليون سوري بحاجة إلى مساعدة إنسانية - أكثر من ٦٧ في المائة من السكان. ويواجه نحو ١٢ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد هذا العام.

وتدرك المملكة المتحدة أن التعافي المبكر ضروري لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وينعكس ذلك في الدعم الذي نقدمه. وقد ساعد تمويلنا في إعادة تأهيل شبكات المياه ووفر التدريب والمدخلات اللازمة لإنتاج الثروة الحيوانية والخضروات، فضلاً عن توفير التدريب المهني وتقديم المنح لأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة للمساعدة في إيجاد فرص عمل. غير أن المساعدات الإنسانية، لا سيما المساعدات العابرة للحدود، لا تزال تشكّل شريان حياة للملايين. وتسبب القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، بتقليصه ولاية الأمم المتحدة عبر الحدود من ١٢ شهراً إلى ستة أشهر، في حالة من عدم اليقين للأمم المتحدة وشركائها، وأثر في الوقت نفسه على العمليات الإنسانية وبرامج التعافي المبكر - وهي أولوية تتشاطرها روسيا بشكل معلن، فضلاً عن أعضاء

تعطل منذ فترة طويلة شرايين الحياة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في سورية، وقد ألحق النهب غير القانوني للموارد الحيوية للانتعاش الاقتصادي والتنمية في البلد أضرارا لا تحصى بالشعب السوري. ومن الأمثلة على ذلك النفط. فثلاثة وثمانون في المائة من إنتاج النفط اليومي في سورية يباع بشكل غير قانوني خارج البلد، مع تشكل طوابير طويلة من قوافل تهريب النفط عند المعابر الحدودية غير القانونية. فيجب على المجتمع الدولي ألا يتجاهل هذه الممارسات، وينبغي لمجلس الأمن أن يدعو بشكل لا لبس فيه إلى وضع حد لها. أستاذ الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): شكرا على إعطائي الكلمة، السيد الرئيس. وباعتبار أنني أتحدث للمرة الأولى خلال رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، أود أنهنكم على إدارتكم الناجحة لأعماله وأن أشكر سلفكم سعادة سفير البرازيل على إدارته الناجحة والمميزة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم. لقد استمع وفد بلدي إلى إحاطتي السيد غير بيدرسن والسيدة جويس مسويا، ويود أن يؤكد على النقاط التالية:

إن حكومة الجمهورية العربية السورية تبذل جهودا كبيرة على صعيد ترسيخ المصالحة الوطنية وتوفير ظروف الحياة الكريمة لمواطنيها وإعادة تأهيل البنى التحتية والخدمات الأساسية لهم وإعمار ما دمره الإرهاب وتوفير ظروف العودة الطوعية والأمن والكريمة للاجئين إلى أماكن إقامتهم.

إن اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) مثل خطوة إضافية نحو تحسين وتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين إليها وتقديم الدعم للخدمات الأساسية وتوسيع نطاق الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك من خلال مشاريع التعافي المبكر، لا سيما الكهرباء، التي تشكل قطاعاً حيوياً لا غنى عنه بالنسبة لجميع الخدمات الأساسية الأخرى كالصحة والتعليم والمياه. واليوم، ومع مضي ما يقارب الشهرين

لأغراض سياسية يماثل تربية النمر الشرس ولا يمكن إلا أن يؤدي إلى مزيد من الخطر. فيجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا لمكافحة جميع أشكال الإرهاب والأنشطة الإرهابية.

ثالثا، يجب علينا أن نبقى على المسار الصحيح في تعزيز عملية سياسية يقودها السوريون ويملكها السوريون. ويكمن السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى الحل السياسي في تمكين الشعب السوري من تقرير مستقبل بلده بنفسه، من دون تدخل خارجي. وتدعم الصين جهود المبعوث الخاص بيدرسون لتشجيع وتسهيل المشاورات المستمرة والتوصل إلى توافق في الآراء بين الأطراف السورية. ونرحب بالرسائل الهامة التي نقلتها مؤخرا عملية أستانا فيما يتعلق بدعم العملية السياسية في سورية. ونحيط علما بإعلان الحكومة السورية أن انتخابات المجالس المحلية ستجرى في أيلول/سبتمبر، ونأمل أن تسفر عن نتائج ناجحة.

رابعا، يجب التعجيل بالانتقال من العمليات الإنسانية عبر الحدود إلى عمليات التسليم عبر خطوط التماس. فمنذ اتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، لم تكتمل سوى عملية واحدة عبر خطوط التماس في شمال غرب سورية، من دون أي تحسن كبير من حيث الكفاءة أو النطاق. ونريد أن نعرب عن خيبة أملنا الكبيرة إزاء ذلك. وأود أن أؤكد مجددا أن الإغاثة عبر الحدود كانت ترتيبا مؤقتا تم في ظل ظروف استثنائية وأن الانتقال إلى العمليات عبر خطوط التماس ينبغي أن يتحول إلى وتيرة أعلى، مع جدول زمني محدد بوضوح لإنهاء الإغاثة عبر الحدود في نهاية المطاف. وفي نفس الوقت من الأهمية بمكان تعزيز مشاريع الإنعاش المبكر بقوة في جميع أنحاء سورية وتعبئة المجتمع الدولي لتوفير الدعم المالي الكافي من دون قيود وتعزيز التشغيل المبكر للمشاريع الإضافية وتعزيز المحركات المحلية للتنمية الاقتصادية في سورية.

خامسا، يجب أن تتوقف العقوبات الأحادية الجانب المفروضة على سورية والنهب غير القانوني لمواردها. إن الانتعاش الاقتصادي والتنمية هما الوسيلة النهائية التي يمكن لسورية من خلالها تخلص نفسها من أزمته الإنسانية. غير أن العقوبات الأحادية الجانب ظلت

إن حكومة الجمهورية العربية السورية، وانطلاقاً من حرصها على كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين إليها، في جميع أنحاء سورية من دون تمييز، تقدم كل التسهيلات للأمم المتحدة لتحسين وتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية، إلا أن التنظيمات الإرهابية المنتشرة في شمال غرب سورية، ومن يقف وراءها، تعرقل عملية إيصال هذه المساعدات. فمُنذ اتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) وحتى اليوم بقي الاهتمام منصباً على الآلية العابرة للحدود، إذ عبرت أكثر من ١ ٠٠٠ شاحنة الحدود، وذلك لتبرير استمرارية عمل هذه الآلية وضمان تدفق الإمدادات للتنظيمات الإرهابية في تلك المنطقة.

إن الألغام والذخائر المتفجرة التي خلفتها التنظيمات الإرهابية ما تزال تشكل تهديداً كبيراً لحياة السوريين وخاصة الأطفال، إذ أن عدم تحقيق تقدم في عملية إزالة تلك الألغام والذخائر المتفجرة تمنع السوريين من العودة لبيوتهم، وأراضيهم الزراعية، وأعمالهم، ومدارسهم، كما أنها تعيق إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية. إن سوريا - وفق تقرير الأمين العام (S/2022/635) - هي من بين البلدان التي أبلغت عن أكبر عدد من الضحايا المباشرين للألغام والذخائر المتفجرة في جميع أنحاء العالم.

يدعو وفد بلدي الأمم المتحدة لإيلاء هذه المسألة الأهمية التي تستحقها، والانتقال من مرحلة التوعية بمخاطر هذه الألغام والمتفجرات إلى وضع خطة شاملة للعمل الميداني وفق جدول زمني واضح لتطهير جميع المناطق في سوريا من هذه الألغام والذخائر المتفجرة، بما يسهم في إنقاذ أرواح السوريين، وتوفير ظروف العودة الآمنة للاجئين والنازحين إلى مناطقهم، وممارسة حياتهم الطبيعية. في هذا المجال أود أن أشير إلى أن الحكومة السورية نجحت بفضل جهودها ودعم حلفائها وأصدقائها في إعادة ما يزيد عن ٢ ٤٠٠ ٠٠٠ مواطن سوري إلى أماكن إقامتهم الدائمة.

لقد جددت روسيا الاتحادية وجمهورية إيران الإسلامية في قمة طهران المعقودة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٢٢، التزامهما الراسخ بسيادة سوريا واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، وبمقاصد ومبادئ

على اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، يتطلع وفد بلدي إلى أن يضمن المجلس تنفيذ أحكام هذا القرار تنفيذاً كاملاً وإلى الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي سيستعرض ويتابع تنفيذه، بما في ذلك التقدم المحرز في مشاريع التعافي المبكر. كما يأمل وفد بلدي في أن تتمكن هذه الآلية من تحديد العيوب والثغرات التي تشوب تنفيذ القرار، وبيان أسبابها، وأن تتحمل الدول مسؤولياتها بما يضمن المضي وفق نهج بناء في تنفيذ أحكام هذا القرار.

إن الحكومة السورية وشركاءها من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية ما يزالون يواجهون تحديات وصعوبات كبيرة للارتقاء بالوضع الإنساني والمعيشي للشعب السوري، وذلك جراء ما يلي:

أولاً، استمرار تسييس الدول الغربية للعمل الإنساني والتنمية وانتهاكها الواضح للمبادئ التوجيهية التي تنظمهما.

ثانياً، تكرر بعض الدول المانحة لتعهداتها بدعم العمل الإنساني والتزاماتها بتوفير التمويل اللازم له، بما في ذلك تنفيذ مشاريع التعافي المبكر التي نص عليها قرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، إذ أن نسبة تمويل خطة الاستجابة لسورية حتى اليوم لا تشكل إلا جزءاً قليلاً من التمويل المطلوب.

ثالثاً، استمرار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين في فرض وتوسيع التدابير القسرية الانفرادية التشريعية والإنسانية التي تتسبب في معاناة الشعب السوري جراء النقص الحاد في الغذاء والدواء والوقود وغيرها من الاحتياجات الأساسية التي تؤثر على مختلف نواحي الحياة.

رابعاً، إمعان قوات الاحتلال الأمريكي في نهب ثروات الشعب السوري من قمح وبنفط وغاز وقطن، إذ تبلغ كمية النفط السوري المنهوب نحو ٦٦ ألف برميل يومياً. وخلال الأيام القليلة الماضية خرجت أكثر من ٥٠٠ شاحنة معبأة بالبنفط السوري المسروق من سورية إلى القواعد الأمريكية في العراق.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام والأمين العام المساعد على إحاطتهما.

لا تزال الحالة الإنسانية في سوريا مزرية ولا تزال الأزمة الاقتصادية في البلد تؤثر على الناس في جميع أنحاء البلد. وبالتالي فإن تقديم المساعدة الإنسانية أمر أساسي وينبغي ألا تحول الظروف السياسية دون إيصالها إلى المحتاجين. ولكن يجب أن يتم ذلك في احترام كامل لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

نرحب باتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) ونعتبره خطوة هامة نحو تلبية احتياجات سوريا الملحة، إذ ينص القرار بصورة واضحة على برامج الإنعاش المبكر وإضفاء مزيد من الشفافية على جهود الإغاثة. علاوة على ذلك، يشدد القرار على الأهمية الحاسمة لزيادة إيصال الإغاثة عبر خطوط النزاع في جميع أنحاء سوريا.

يشدد التقرير الأول للأمم المتحدة عن تنفيذ القرار على أهمية مشاريع الإنعاش المبكر ويرى أن نقص الكهرباء قد زاد من صعوبة الحصول على الخدمات الأساسية الضرورية. ووفقا للتقرير فإن محدودية الحصول على الكهرباء أعاققت أيضا توفير الخدمات الإنسانية الأساسية وغيرها من أنشطة الإغاثة بما في ذلك توفير خدمات المستشفيات والعيادات وإنتاج الأغذية وتوزيع المياه.

ونظرا لشدة الحالة فإن مشاريع الإنعاش المبكر مثل مشاريع الكهرباء تعتبر ذات أهمية حاسمة في استئناف الوصول إلى الخدمات الأساسية. ويجب ألا تتأثر بالجزاءات الانفرادية. في ذلك الصدد، فإن أحكام القرار ومضمونه صريحان ولا يتركان مجالا للتفسير التعسفي أو القراءة الانتقائية. ونطالب بتنفيذ القرار تنفيذا كاملا وفعالا. كما نطالب برفع الجزاءات الانفرادية المفروضة على سوريا لأنها تعوق تنفيذ القرار.

ونثق بأن التقرير الخاص للأمين العام المطلوب بموجب القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) سيتضمن الاتجاهات العامة المتعلقة بعمليات الأمم

ميثاق الأمم المتحدة، ورفضهما المخططات الانفصالية الهادفة إلى تقويض سيادة سوريا، وإدانتها للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. كما تم الإعراب في قمة طهران عن التصميم على مواصلة العمل لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأكدت القمة على أن الحل الوحيد في سوريا هو من خلال العملية السياسية التي يقودها ويملكها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة.

إن إنهاء الوجود الأجنبي اللاشرعي على الأراضي السورية وما يرتبط به من تنظيمات إرهابية ومليشيات انفصالية، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والممنهجة على سيادة سوريا، وإنهاء الفوري وغير المشروط لسياسات الإرهاب الاقتصادي والعقاب الجماعي التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري، وحده الكفيل بضمان احترام سيادة سوريا واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، والقضاء على بقايا التنظيمات الإرهابية وما يرتبط بهما من كيانات ومجموعات، وينهي جميع أشكال التهجير والتغيير الديمغرافي، ويعيد للسوريين مواردهم الاقتصادية الوطنية.

تطالب سوريا الدول الراعية للمجموعات المسلحة والمليشيات الانفصالية التي تنهب الثروات السورية بدفع تعويضات للشعب السوري، لأن نهب هذه الموارد الوطنية يُعد مخالفة للقانون الدولي.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أوضح لعناية السيدات والسادة أعضاء المجلس أن القوات الأمريكية تتواجد بشكل غير شرعي على الأراضي السورية وبدون طلب أو موافقة من قبل حكومة الجمهورية العربية السورية، وبالتالي، فإن تواجدها اللاشرعي يمثل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تشدد على احترام سيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها. إن تدرع ممثل قوات الاحتلال الأمريكي بأحكام المادة ٥١ من الميثاق وما أسماه حق الدفاع عن النفس يمثل تضليلا قانونيا ووقاحة سياسية. إن التبرير الأمريكي ينطبق عليه المثل القائل: "عذر أقبح من الذنب".

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

الدولي إلى الإغلاق بسبب الأضرار التي سببتها الهجمات الإرهابية الإسرائيلية في ١٠ حزيران/يونيه. ونتيجة لهذا العمل الإجرامي، ألغيت جميع الرحلات الجوية للخطوط الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، التي يديرها برنامج الأغذية العالمي والتي تعد عاملاً تمكينياً رئيسياً لوصول العمليات الإنسانية في البلد. وندين بشدة الهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في سورية، بما في ذلك على البنية التحتية المدنية، ونعترف بحق سورية المشروع في الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فاستمرار هذه الأعمال الإجرامية من شأنه أن يزعزع الاستقرار ويزيد من حدة التوترات في المنطقة. ويجب أن يتخلى مجلس الأمن عن معايير المزدوجة وأن يدين إدانة قاطعة العدوان الإسرائيلي والهجمات الإرهابية على الأراضي السورية المستمرة في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبدأ السلامة الإقليمية للدولة ذات السيادة واستقلالها.

وأخيراً، يرفض وفد بلدي رفضاً قاطعاً الاتهام الذي لا أساس له من الصحة الذي وجهه ممثل الولايات المتحدة ضد بلدي في هذه الجلسة. والواقع أن وجود الولايات المتحدة في شمال شرق سورية بذريعة مكافحة الإرهاب يشكل انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. إن الولايات المتحدة هي التي تعمل مع الجماعات الإرهابية في سورية وتقوض السلام والأمن في المنطقة. ويجب على الولايات المتحدة أن تكف عن انتهاكها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من خلال إنهاء دعمها المستمر للجماعات الإرهابية واحتلالها للجزء الشمالي الشرقي من سورية. وينبغي لمجلس الأمن أن يفي بولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن يطالب الولايات المتحدة بالوفاء بالتزاماتها الدولية.

وبوصف إيران دولة مسؤولة وتمشيا مع التزامها الدولي، تواصل جهودها لمساعدة الحكومة السورية على مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمانة العامة المساعدة مسوياً على إحاطتهما.

المتحدة الآمنة وغير المقيدة عبر خطوط النزاع التي ينبغي أن تصل إلى جميع أنحاء سوريا، فضلاً عن مشاريع الإنعاش المبكر والمعلومات الدقيقة عن المساعدة الإنسانية المقدمة من خلال عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود بما في ذلك شفافيته وآلية توزيعها.

علاوة على ذلك فإن من شأن إجراء حوار تفاعلي غير رسمي في مجلس الأمن - على النحو المبين في القرار لاستعراض ورصد تنفيذ ذلك القرار على أساس منتظم - أن يكون آلية مناسبة لتمكين المجلس من متابعة كيفية تنفيذ القرار بطريقة فعالة ونزيهة.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، نود التأكيد مجدداً على موقفنا الثابت بأنه يجب حل الأزمة السورية سلمياً ووفقاً لمبادئ القانون الدولي، ولا سيما الاحترام الكامل للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب إنهاء الاحتلال واستعادة سيادة سورية الكاملة.

ونسلمت الضوء على الدور الحاسم الذي تضطلع به اللجنة الدستورية في الحل السياسي للأزمة السورية، ونشيد بجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة الرامية إلى التفاعل مع الأطراف السورية بغية تيسير عمل الدورة التاسعة للجنة. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على مؤتمر القمة الثلاثي الذي عقد في إطار مسار أستانا في طهران في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٢٢، حيث أكد رؤساء الدول الضامنة لصيغة أستانا على التزاماتهم الثابتة بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها والنهوض بعملية سياسية مستدامة يقودها الشعب السوري ويملك زمامها وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما أكدوا على الدور الحاسم للجنة الدستورية وأكدوا من جديد استعدادهم لدعم التفاعلات الجارية بين أعضاء اللجنة والمبعوث الخاص إلى سورية بصفته ميسراً من أجل ضمان الاستقرار على المدى الطويل وفعالية عمل الدورات المقبلة للجنة.

يواصل النظام الإسرائيلي انتهاك سيادة سورية وسلامتها الإقليمية ويشن هجمات إرهابية على المدنيين والبنية التحتية المدنية داخل الأراضي السورية. ووفقاً لتقرير الأمين العام، اضطر مطار دمشق

وداعش، يتطلب بذل جهود مشتركة. فتلك المنظمة الإرهابية تواصل مهاجمة المدنيين السوريين وكذلك مواطنينا داخل حدودنا، مستخدمة نفس الأسلحة المقدمة لهم لمحاربة داعش. أما ما يسمى بقوات سورية الديمقراطية، التي هي في الواقع ليست سوى حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب، فتتفد في المتوسط مائة هجوم إرهابي كل شهر في شمال سورية. ففي العامين الماضيين، لقي حوالي ٥٠٠ سوري حتفهم في هذه الهجمات.

لقد استهدفت حدود تركيا أكثر من ١٠ مرات في العامين الماضيين. ومؤخرا، في ١٦ آب/أغسطس، قتل جنديان تركيان نتيجة لهجوم بقذيفة هاون على مقاطعتنا الحدودية شانلي أرفا، أطلقت من منطقة خاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية. ولا ينبغي لأحد أن يتوقع منا أن نبقي غير مباليين بهذه الهجمات. ويجب على الدول التي تدعم حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/قوات سورية الديمقراطية، بما في ذلك تلك الموجودة في هذه القاعة، أن تفهم أن الغرض الرئيسي من هذه المنظمات الإرهابية ليس محاربة داعش، ولكن دعم الإرهاب الانفصالي في سورية وتركيا. والصور التي شاركتها قوات سورية الديمقراطية على حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي ليست تلك الخاصة بكفاحها ضد داعش، بل هي لهجمات على قوات الأمن التركية، مصحوبة بتعبيرات مليئة بالكراهية والعداء. وهذه الصور للأسف ليست مفاجئة بالنسبة لنا، لكننا نتعجب مما إذا كان أنصار حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/قوات سورية الديمقراطية يستجيبون لها وكيف يفعلون ذلك.

وأود أن أكرر مرة أخرى إن المعركة الحقيقية ضد داعش لا يمكن خوضها إلا مع الجهات الفاعلة الشرعية، ويجب ألا تخاض إلا معها. والعقيلة القائلة بأنه يمكن محاربة منظمة إرهابية بما يسمى مساعدة منظمة إرهابية أخرى معيبة بالأساس ومحكوم عليها بالفشل.

وكما قلت مرارا وتكرارا في هذه القاعة، ستواصل تركيا كفاحها الحازم ضد جميع المنظمات الإرهابية التي تهدد أمنها القومي في ممارسة لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس، على النحو المجسد في

أود أن أبدأ بالتأكيد على ضرورة التعجيل بالجهود الرامية إلى التوصل لحل سياسي في سورية. ومن جانبها، ومنذ البداية، ما برحت تركيا تدعم كل الجهود المبذولة من أجل التوصل لحل سياسي يضمن أن تكون سورية موحدة وحرّة وأمنة وديمقراطية. وقد اضطلعنا بدور بناء ورائد في جميع المبادرات التي تهدف إلى التوصل لحل دائم في أقرب وقت ممكن. ويأتي في طليعة هذه الجهود العملية السياسية القائمة على القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وعلى نحو ما أكدنا مرارا وتكرارا، لا سبيل لإنهاء النزاع السوري وتقديم تسوية دائمة إلا من خلال التوصل لحل سياسي تتفق عليه جميع شرائح الشعب السوري.

إن أطول حدود برية لدينا هي حدودنا مع سورية - بطول ٩١١ كيلومترا، على وجه الدقة. ولذلك، فإن حماية السلامة الإقليمية لسورية ووحدتها أمر لا غنى عنه بالنسبة لنا. ومما يكتسي نفس القدر من الأهمية القضاء على التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية على كل من سورية وتركيا. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يتمكن السوريون من العودة إلى ديارهم بأمان وسلام، وأن يضطلعوا بدور في مستقبل بلدهم، وأن يساهموا في إعادة تنميته وإقامة سلام دائم. ونعتقد أن التوصل لحل سياسي قائم على هذه العناصر ليس مستحيلا إذا بذلت جميع شرائح المجتمع السوري جهودا مخلصه وبناءة. ولن تكف تركيا عن دعم الجهود المبذولة في هذا الاتجاه.

ما برحت المعارضة السورية تتصرف بحسن نية حتى الآن للمساهمة في نجاح العملية السياسية. وسنواصل تشجيع المعارضة في هذا الاتجاه. وخلال الجولات الثماني للجنة الدستورية، رأيت الأمم المتحدة وغيرها من المراقبين بوضوح النهج الإيجابي الذي تتبناه المعارضة، وأعربت عن تقديره. ومع ذلك، لا يمكن إحراز تقدم إلا إذا أظهر النظام اتباع نهج مماثل. ونأمل أن تعقد الجولة التاسعة في أقرب وقت ممكن بتيسير من الأمم المتحدة باتباع نهج موجه نحو تحقيق النتائج.

إن القضاء على التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية في سورية، وفي مقدمتها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب

تبير تجاهل عمليات الإيصال عبر الحدود في أجزاء أخرى من سوريا بزيادة عمليات الإيصال عبر الخطوط.

ونتوقع أيضا أن تبلغ الأمم المتحدة رسميا أن أكبر عقبة أمام أنشطة تقديم المساعدة عبر الخطوط إلى إدلب تتمثل في انتهاكات وقف إطلاق النار المستمرة من قبل النظام ومناصريه في المنطقة - تماما كما هو الحال في رأس العين حيث حالت التصرفات السلبية للنظام ومناصريه دون عمليات إيصال مخططة عبر الخطوط.

كما نواجه صعوبة في فهم سبب تردد الأمم المتحدة وبعض الدول المانحة في تقديم المساعدات إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا وتنفيذ مشاريع تقديم المساعدة الإنسانية. ولا يمكن تبرير التقاعس عن العمل في ذلك الصدد بأي من الأعداء المذكورة. ولا مكان للانتقائية والتمييز في إيصال المساعدة الإنسانية. في ذلك الصدد، أود أن أعرف أسباب عدم وجود عمليات إيصال المساعدة عبر الخطوط إلى مخيم الركبان.

ونود مرة أخرى أن نطلب معلومات مفصلة عن مهمات الإيصال عبر الخطوط إلى شمال شرق سوريا. أخيرا، نتطلع إلى إحراز تقدم حقيقي فيما يتعلق بمسألة المياه في معبر الباب التي لم تعالج بعد منذ فترة طويلة جدا. كما كان الوعد بالوصول إلى عين البياض متأخرا جدا. وسنتابع تلك المسألة عن كثب.

كما ستواصل تركيا دعم جميع شرائح الشعب السوري دون تمييز في المسائل الإنسانية. وندعو جميع أعضاء المجلس الآخرين إلى ذلك أيضا.

وبالمثل سنواصل تأييدنا لإيجاد حل سياسي في سوريا يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ويكون مقبولا لدى الشعب السوري. رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. وتصميمنا في هذا الصدد هو أيضا ضمان لسلامة أراضي سورية ووحدتها السياسية. إن العمليات التي قمنا بها في السابق ضد المنظمة الإرهابية لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب جعلتنا على استعداد للتعاون مع جميع الجهات الفاعلة المهمة حقا بالحفاظ على وحدة سورية فضلا عن اهتمامها بمكافحة الإرهاب.

إن الأزمة الإنسانية في سورية مستمرة بلا هوادة، وكان للنزاعات الأخرى أيضا تأثير سلبي على الحالة المتردية أصلا. وكان مخيبا للآمال، وهذا أقل ما يمكن قوله، أنه على الرغم من النداءات القوية من الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني من أجل التمديد لمدة ١٢ شهرا، اضطر المجلس إلى الاكتفاء بتجديد عملية شريان الحياة هذه لمدة ستة أشهر (القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)). يسعدنا أن ٤,١ مليون شخص يعيشون في شمال غرب سوريا في أمان حاليا. ولكن عندما تنتهي ولاية آلية المساعدة الإنسانية العابرة للحدود في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ سيكون ذلك في عمق الشتاء. وذلك حرفيا أسوأ وقت للتفكير في إعادة النظر في الدعم الإنساني المنقذ للحياة. إن من الأهمية بمكان تمديد ولاية الآلية العابرة للحدود مرة أخرى في كانون الثاني/يناير على النحو المتوخى في القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢).

وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التصرف بمسؤولية وتقديم الدعم إلى الشعب السوري دون تمييز. وسنواصل من جانبنا دعم الأمم المتحدة ودوائر العمل الإنساني الدولية في تقديم المساعدة عبر الحدود إلى سوريا. وكما رأينا في ست من عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع إلى إدلب حتى الآن، تقدم تركيا أكبر دعم لتنفيذ القرار وسنواصل القيام بذلك. بيد أننا نعارض التنفيذ التعسفي للقرار، إذ ينبغي أن تستمر طريقة إيصال المساعدة عبر الخطوط، ولكنها لا يمكن أن تكون الهدف النهائي الذي هو إيصال المساعدة الإنسانية. ولا يمكن